

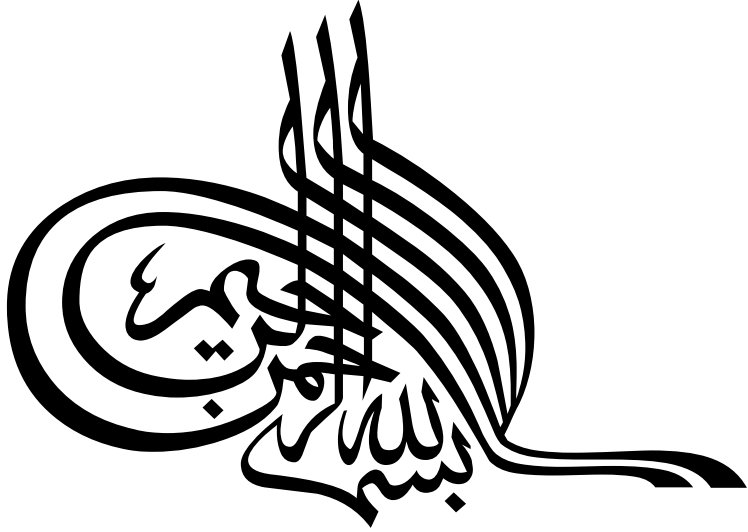
**سياسة المملكة المتحدة
تجاه أزمة النفط عام ١٩٧٣م
دراسة وثائقية**

د. عبد الواحد النبوي عبد الواحد

الأستاذ المساعد بقسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر







مدخل:

عندما استخدم العرب نفطهم في قضاياهم السياسية لأول مرة عام ١٩٥٦ في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وكانت المملكة المتحدة أحد أطرافه، خسرت خسارة فادحة في امتيازاتها النفطية في الخليج العربي وإمدادها بالنفط؛ بل كان ذلك دافعا لاستقالة رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت أنتوني إيدن Anthony Eden، وعندما نشبت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وشاع في الشارع العربي أن البحرية البريطانية قدمت دعما لإسرائيل في عدوانها على الدول العربية الثلاث: (مصر - سوريا - الأردن) فرض العرب حظرا نفطيا على المملكة المتحدة، وخسرت اقتصاديا وسياسيا، وأدى في النهاية إلى إعلانها في عام ١٩٦٨ انسحابها من الخليج العربي بنهاية عام ١٩٧١، والسؤال الذي يطرح نفسه، عندما نشبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، هل وعت المملكة المتحدة درس عامي: ١٩٥٦، و١٩٦٧؟، وما الموقف الذي اتخذته من الحرب؟، وهل عالجت أزمة النفط عام ١٩٧٣ بمثل ما عالجتها بها عامي: ١٩٥٦، ١٩٦٧؟، وإلى أي مدى استخدمت سياستها الخارجية لتتجاوز تلك الأزمة؟، وما موقفها من تهديد الولايات المتحدة باحتلال آبار النفط العربية؟ وكيف أدارت الحكومة البريطانية أزمة النفط داخليا في ظل الإضرابات العمالية داخل البلاد؟، كل ذلك وغيره من الأسئلة سوف يحاول هذا البحث الإجابة عليها.

سياسة المملكة المتحدة قبيل الأزمة:

عندما بدأت حرب أكتوبر بين مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر، كانت الإدارة البريطانية مشغولة بالمفاوضات الجارية بين شركات النفط ومنظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك OPEC Organization of the

"Petroleum Exporting Countries"، فقد كانت شركة النفط البريطانية "بي بي BP" British Petroleum إحدى الشركات التي ستتأثر بارتفاع الأسعار الذي طالبت به أوبك، في الاجتماع الذي عقد في فيينا في ٥ أكتوبر ١٩٧٣؛ حيث طالب أعضاء أوبك بمضاعفة سعر النفط، ووضع آلية جديدة تربط سعره بمستوى التضخم العالمي، وقد منح أعضاء المنظمة شركات النفط مهلة أسبوعين قبل اجتماعهم في فيينا في ١٩ أكتوبر ١٩٧٣؛ للتقدم بمقترحاتهم قبل إقرار الأسعار الجديدة من قبل المنظمة، ورأت الحكومة البريطانية أنه يجب ألا يتم الانتظار حتى تفرض دول أوبك أسعارها على الشركات، ووضعت المملكة المتحدة استراتيجية تتمحور حول التقرب من الدول المعتدلة في أوبك، مثل إيران، ونيجيريا؛ للتخفيف من ضغوط باقي أعضاء المنظمة، ولتحصل الشركات على مزيد من الوقت للتفاوض، والتشاور مع الحكومات المستهلكة للنفط بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات تنفيذ منها شركة النفط البريطانية وشركة شل^٣ Royal Dutch Shell، والتي تسهم فيها المملكة المتحدة.

واجتمع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية مع مسؤولي شركة النفط البريطانية يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣؛ لبحث ما تم في المفاوضات، حيث كانت أوبك قد طلبت أن تتلقى رد الشركات مساء اليوم نفسه، وكانت مطالب أعضاء أوبك تعني رفع سعر برميل نفط الخليج من ٣ دولار إلى ٦ دولار وهو ما يكلف ميزان المدفوعات البريطاني زيادة سنوية قدرت بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون جنيه استرليني، وتزيد تكلفة إمدادات النفط لدول السوق الأوروبية المشتركة بحوالي عشرة مليارات من الجنيهات الاسترلينية^٤ وكانت شركة إكسون موبيل الأمريكية ExxonMobil التي تقود المفاوضات مع أوبك قد اقترحت زيادة تقدر بـ ٤٥ سنت للبرميل، أي: ما يعاد ١٥ % مقارنة



بالزيارة التي تتطلبها المنظمة، وهو ما رفضته أوبك وأصرت على أن تحصل على رد مساء ١١ أكتوبر ١٩٧٣، أو ستفرض طلباتها، ولم تتطرق أوبك إلى التهديد بالتأميم أو وقف الإمدادات^٦.



ورأت شركتي النفط البريطانية وشل عدم قبولها الموافقة على أي شروط بعيدا عن عرض الشركات الذي قدمته أكسون موبيل، وطالب فريق المفاوضات من شركات النفط ضرورة استمرار التفاوض، وطالبت الشركتين إبلاغ أوبك بالتعاطف مع مطالبها وتوضيح أن رفع الأسعار بصورة مبالغ فيها ستكون لها آثار كبيرة على المستهلكين الكبار، وأنه يجب الرجوع للدول المستهلكة للتشاور معها قبل التفاوض، ورأت الشركتين أن ذلك قد يمنح الشركات مهلة ثلاثة أسابيع يرجع فيها وزراء أوبك إلى حكوماتهم للنظر في رفع الأسعار، وقد يخلق ذلك فرصة للتفاوض بين المنتجين والمستهلكين مباشرة، وكان ما يقلق البريطانيين أن الحرب العربية - الإسرائيلية الدائرة لن تعطي فرصة للتفاوض وأنها ستؤثر على الدول المستهلكة الداعمة لإسرائيل إذا ما قرر العرب استخدام النفط كسلاح^٧.

وأيد وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هوم Douglas - Home قيام الشركات بتقديم عرض مضاد قبل انتهاء المهلة المقررة، واقتراح التشاور مع حكومات الدول المستهلكة؛ لتجنب المواجهة بين مفاوضي الشركات مع أوبك في ذلك الوقت؛ حيث زادت انفعالات العرب وتصريحاتهم باستخدام النفط كسلاح في الحرب، ورأى وزير الخارجية أن إعلان الأسعار من أوبك وحدها قد يؤدي لتصاعد سريع في وتيرة ارتفاعها، وطلب من السفير البريطاني في واشنطن إبلاغ قلق الحكومة البريطانية للإدارة الأمريكية، من الضغوط التي تواجهها بسبب سيطرة الشركات الأمريكية على نفط الشرق الأوسط، الذي يذهب إلى أوروبا والتي ستتحمل عبء زيادة الأسعار، وكان دوجلاس قلقاً أيضاً

من موقف الفرنسيين، فقد كان يرى أنهم سيقومون باستغلال الموقف وعقد صفقات منفصلة مع الدول العربية مما يقوض موقف الشركات الأمريكية والبريطانية.^٨

وسرعان ما اجتمع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر Henry Kissinger مع نظيره الفرنسي ميشيل جوبير Michel Jobert في واشنطن، ورفض كيسنجر فكرة أن الدول العربية قامت برفع سعر النفط بسبب حرب أكتوبر، ورأى ضرورة التنسيق بين الدول المستهلكة.^٩



واقترح مجلس الأمن القومي الأمريكي على كيسنجر ضرورة إيجاد عمل مشترك مع الحلفاء الأوروبيين؛ لمواجهة أزمة النفط من خلال لجنة الطاقة المشتركة بين الولايات المتحدة ودول التعاون الأوروبية، حتى تبدو الدول المستهلكة كجبهة واحدة، وتخفيض الاستهلاك، والاستيراد من أماكن مختلفة، وتوزيع الأضرار على جميع الشركاء، مما يقلل من مخاطر خفض العرب لإنتاج النفط^{١٠}، وكان قطع النفط يهدد بوقف ٧٥% من إمدادات أوروبا التي لم يكن لديها مخزونات تكفي سوى ستين يوماً فقط^{١١}، وهو ما يلقي على الولايات المتحدة مسؤولية كبيرة تجاه حلفائها، ويدفعها إلى إرسال نحو ثلث الإنتاج الأمريكي من النفط إليهم وإلا سوف يغيرون نظرتهم من الحرب، وتزداد ضغوطهم عليها، ولن يضغطوا على العرب لمساعدة الولايات المتحدة، وأخطر ما كان يخيف الولايات المتحدة هو تدفق الفرنسيين والألمان إلى الدول العربية، وإعلانهم وقوفهم بجوارهم ليحلوا محل الأمريكيين^{١٢}.

وكانت الحكومة البريطانية حذرة في التعامل مع نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل، فلم تصدر بيانات تدين أي طرف وخصوصاً الدول العربية التي بدأت الحرب في ٦ أكتوبر، وقد هوجمت بسبب ذلك؛ فقد اعتبر المعارضين



لسياسة الحكومة البريطانية أن بدء العرب للحرب يعتبر خرقاً لوقف إطلاق النار، كان عليها إدانته ولم تفعل؛ فقد كانت مدركة أن العرب لم يعتقدوا على أراضي دولة أخرى، والأراضي التي يحاربون عليها جزء من أراضيهم اغتصبتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ولا تريد أن تذهب جهودها الكبيرة التي بذلتها في السنوات السابقة لتحسين علاقاتها بالعرب هباء، والأهم أن الحكومة البريطانية أدركت أن المزاج العربي العام في تلك الفترة كان يرى فيمن ينتقد الخطوات العربية موالياً لإسرائيل، ورأى البريطانيون في ذلك خطراً كبيراً على مصالحهم الاقتصادية في الخليج، وإمداداتهم من النفط العربي، وكانوا على استعداد لتقديم تنازلات لاستمرار تدفقه إليهم^{١٣}، فرغم ما كان يتردد في الصحف عن إمكانية دعم المملكة العربية السعودية عسكرياً للدول العربية التي تحارب إسرائيل^{١٤}، فإنهم لم يفرضوا حظراً على إرسال الأسلحة البريطانية إليها؛ حرصاً على تدفق النفط، وضمان استمرار صفقات عسكرية معها تقدر بـ ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية، وفعلوا مثل ذلك مع الإمارات العربية المتحدة، لقد كانت الحكومة البريطانية قلقة من أن يعتبرها العرب نقف بجوار إسرائيل؛ فلم تستجب لضغوطها لتلبية احتياجاتها من الأسلحة؛ وكانت ترى أن الدعم الكبير الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية كافياً ويمنحها تفوقاً على الدول العربية، وأن الأحداث الجارية تؤهل المملكة المتحدة لأن تقوم بدور سياسي للصراع في الشرق الأوسط، بعلاقاتها المتميزة مع مصر، وعدم عدوانها للعرب، وهو ما كانت ترى فيه أيضاً كبناً للنفوذ السوفيتي في المنطقة العربية.^{١٥}

واستطاع وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هوم أن يقنع مجلس العموم البريطاني بسياسة الحكومة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، وقضية تصدير الأسلحة إلى دول الخليج العربية، ومنعها عن مصر وسوريا وإسرائيل

وعدم إدانة خرق وقف إطلاق النار الذي قامت به الدول العربية في ٦ أكتوبر، وكذلك معالجة الحكومة البريطانية لأزمة النفط، وبدا مجلس العموم أكثر تأييدا لسياسة الحكومة على حين كان مجلس اللوردات - بحكم تكوينه- أقرب إلى إدانة العرب، وأظهر عدم رضاه عن مد دول الخليج بالأسلحة، وطلب من الحكومة أن تحرر نفسها من أية التزامات للدول العربية، ويكون لها حرية الحركة في مساعدة إسرائيل إذا تم تقليص النفط لبريطانيا من دول الخليج.^{١٦}



السياسة الخارجية في خدمة النفط: إدارة أزمة النفط خارجيا:

عندما حققت مصر وسوريا انتصاراً واضحاً للعيان خلال الأيام الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣، ظهرت دعوات لاستخدام النفط كسلاح في المعركة، فأعلن العقيد معمر القذافي في ٧ أكتوبر أن ليبيا ستمد مصر وسوريا بالمال والنفط، وفي اليوم نفسه قامت العراق بتأميم نصيب الولايات المتحدة في شركة نفط البصرة، وأمم نصيب هولندا في ٢١ أكتوبر، ودعا إلى إيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بسبب مواقفها العدوانية من الأمة العربية^{١٧}، وتعطل تدفق مليون برميل من نفط العراق إلى الدول الأوروبية بسبب الحرب^{١٨}، وفي ٨ أكتوبر رأى وزراء النفط العرب في اجتماعهم بفيينا ضمن اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " طرح استخدام النفط كسلاح في المعركة، ورأى باقي أعضاء أوبك أن ذلك يخص العرب وحدهم، فدعت الكويت في ٩ أكتوبر إلى اجتماع للدول العربية المنتجة للنفط؛ لبحث دوره في المعركة^{١٩}، وفي ١٠ أكتوبر أرسل الرئيس السادات خطة مصرية للملك فيصل لاستخدام النفط في المعركة.^{٢٠}

كانت تلك التطورات المتسارعة للدفع بالنفط في الحرب الدائرة بين الدول العربية وإسرائيل أكبر قلق للمملكة المتحدة والعالم الغربي واليابان، فهي تعتمد على النفط العربي بصورة كبيرة وتداعت في أذهان قيادات هذه الدول الذكريات الأليمة أيام حربي ١٩٥٦، و ١٩٦٧، ورغم أن نتائج حظر النفط فيهما لم تكن مؤثرة بشكل كبير، فإن خوفهم كان واضحا من أن يكون العرب قد وعوا الدرس ويحسنون استخدام سلاح النفط هذه المرة.



واجتمع وزراء نفط دول الخليج في الكويت في ١٦ أكتوبر قبيل اجتماع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط Organization of Arab Petroleum Exporting Countries "أوابك" OAPEC^{٢١} وقرروا منفردين زيادة السعر المعين للنفط العربي من ٢.٩٠ دولار للبرميل إلى ٥.١١ دولار للبرميل^{٢٢}، وبحسب تلك الزيادة فسوف تتكلف المملكة المتحدة نتيجة لذلك مبلغ يقدر بـ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٤، مما يزيد من خطر اختلال ميزان المدفوعات لديها^{٢٣}.

وعندما اجتمع وزراء "أوابك" في ١٧ أكتوبر في الكويت وحضر الاجتماع عشر دول عربية، لدراسة استخدام النفط في المعركة تركزت الآراء حول استخدامه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، التي دشنت جسر جوي أمريكي من الأسلحة إلى إسرائيل، وتراوحت الآراء داخل الاجتماع ما بين قطع إمدادات النفط وسحب الأرصدة المالية وتأميم المصالح الأمريكية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وتخفيض الإنتاج بنسبة ٥ % بشكل عام وخفضه بنسبة كبيرة عن الولايات المتحدة إلى أن يتم تحرير الأراضي العربية،

وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وقامت المملكة العربية السعودية بتمرير الرأي الأخير، على ألا يطبق هذا الخفض على الدول الصديقة^{٢٤}، والتي عليها أن تمارس ضغوطاً على الولايات المتحدة؛ لوقف دعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري لإسرائيل^{٢٥} وترك المؤتمر للدول المنتجة استعمال هذا الخفض في الإنتاج بالشكل الذي تراه مناسباً تجاه الولايات المتحدة.



وقسمت الدول العربية الدول التي يطبق عليها قرار حظر النفط أو تخفيضه إلى ثلاثة أنواع: الأول: الدول الصديقة وهي الدول التي لم تؤيد إسرائيل، وهي: المملكة المتحدة، وفرنسا، وأسبانيا، وغالبية بلدان أفريقيا، والهند، وباكستان وبعض الدول الأخرى، وتحصل على حصتها مثلما كان يصدر لها في سبتمبر ١٩٧٣، القسم الثاني: الدول المحظورة وهي الدول التي أيدت إسرائيل في عدوانها، وهي: الولايات المتحدة، وهولندا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، ويتم حظر تصدير النفط لها، القسم الثالث: الدول المحايدة وهي الدول التي لم تعلن تأييد للحق العربي طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وتشمل: باقي دول أوروبا ويتم تخفيض النفط لها بنسبة ٥%^{٢٦}.

وقررت بعض الدول العربية حظر نفطها بالكامل إلى الولايات المتحدة والدول التي تؤيد إسرائيل، وأبلغ الملك فيصل السفير الأمريكي في جدة أن العلاقات الأمريكية السعودية معرضة لمشاكل إذا استمر دعمها لإسرائيل وأن السعودية خفضت إنتاجها إلى ١٠%، وأنها قد توقف شحن نفطها إلى الولايات المتحدة إذا لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة في الأزمة، وقد حولت

الشركات الأمريكية الأزمة لصالحها على حساب الدول الأوروبية مستفيدة من رفع الأسعار، وتخفيض الإنتاج الذي أقرته الدول العربية.^{٢٧}



وأمام هذه التطورات ورغم أن المملكة المتحدة صنفت على أنها من الدول الصديقة للدول العربية فإنها تأثرت بحظر النفط على هولندا؛ حيث تستورد من ميناء روتردام الهولندي- أكبر ميناء للنفط في أوروبا - جزء من احتياجاتها من النفط المكرر وبعض النفط الخام^{٢٨}، لذا قامت الحكومة البريطانية ببذل مساعيها لدى كل الأطراف الذين يمكن أن يساعدها في الأزمة، ونجحت تلك المساعي لدى سلطان عمان الذي وعد بعدم قطع إنتاج النفط، وأنه توافقا مع الموقف العربي فقد يعلن حظر النفط إلا أنه لن يقوم بذلك، وأنه قد يرفع الإنتاج بنسبة ٧٠%، ولم ترفع سلطنة عمان أسعار النفط المصدر للمملكة المتحدة.^{٢٩}

والتقى وزير الخارجية البريطاني بهنري كيسنجر في لندن في ٢٢ أكتوبر، ورفض الأخير "الخضوع لابتزاز العرب وضغوطهم"، ورأى ضرورة أن ترسل المملكة المتحدة والدول الأوروبية رسالة للدول العربية المنتجة للنفط ولمصر بأنه لن يفيد القضية العربية أن يوقع العرب عقوبات على دول أوروبية.^{٣٠}

وعلى الجانب الآخر عملت الدول العربية على تسويق قرار رفع سعر النفط وخفض الإنتاج لدى الدول الصديقة لها وبخاصة في أوروبا واليابان؛ لتطمينها وتوضيح الأسباب التي دعته لذلك، فزار يوسف الشيراوي وزير التنمية والصناعة بالبحرين المملكة المتحدة في ٢٢ أكتوبر والتقى بالمسئولين، وتناول أمرين مهمين، الأول: سعر النفط إذ أوضح لهم أن سعره في عام ١٩٥٢ كان ٢.٢ دولارا للبرميل وفي عام ١٩٧٣ وصل ٤.٥ من الدولارات

للبرميل ويتحمل العرب مصاريف النقل للأسواق، وهذه الزيادة في الأسعار ليست كبيرة، مقارنة بأسعار السلع الأخرى، مثل: القمح الذي تضاعفت أسعاره عدة مرات، وأن الدول العربية كانت تريد قبل نشوب حرب أكتوبر توافق سعر نفطهم مع تكلفة الإنتاج الصناعي، مما قد يحقق لهم بعض الأرباح، أما عن استخدام النفط في الأغراض السياسية فإن العرب لم يكونوا يريدون أكثر من تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، وأن الهدف الوحيد من قراراتهم الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ لتسحب من الأراضي العربية ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه، وأن تخفيض الإنتاج لم يضر الدول الغربية كثيراً فقد قاموا في الماضي بتخزين كميات كبيرة من النفط العربي.^{٣١}



لقد بدا أن الدول العربية بتسويقها لقراراتها الخاصة بالنفط، كانت حريصة على ألا تتمكن الولايات المتحدة من تكوين جبهة مضادة من الدول الأوروبية الفاعلة، مثل: المملكة المتحدة وفرنسا؛ لإحباط تأثير قرارات حظر النفط التي اتخذتها الدول العربية، مثلما حدث في عام ١٩٦٧ حيث استطاعت تكوين جبهة من الدول الأوروبية وأحببت تأثير قطع الدول العربية للنفط في أثناء حرب يونيو ١٩٦٧^{٣٢}، ولم تكن رسالة الوزير البحريني الوحيدة للمملكة المتحدة فقد أبلغ سفير المملكة العربية السعودية في لندن عبد الرحمن الحليس وزير الخارجية البريطاني أن الملك فيصل يضمن عدم معاناة المملكة المتحدة من نقص الإمدادات، ومثل تلك الضمانات قدمتها الكويت وأبوظبي، ونظر مجلس الوزراء البريطاني إلى رسائل العرب الودية بإيجابية، رغم القلق من ظهور عقبات قد تؤدي إلى عدم تنفيذ تلك الوعود؛ لذا طالب المختصون البريطانيون بأزمة النفط باستمرار العمل على تقييم الوضع النفطي، وضمان تنفيذ نوايا الدول المنتجة للنفط لوصوله للمملكة المتحدة.^{٣٣}



ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تعلم أن الحرب الدائرة في المنطقة العربية بين الدول العربية وإسرائيل سبب رئيسي من أسباب أزمة النفط فإنها خلال شهر أكتوبر لم تكن حريصة على القيام بدور كبير لإيقاف الحرب والدعوة لمؤتمر سلام يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية، بل إنه عندما صدر قرار وقف إطلاق النار وبدء تنفيذه في ٢٤ أكتوبر بين مصر وسوريا وإسرائيل وألمح الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم Kurt Waldheim^{٣٤} لوزير الخارجية البريطاني بإمكانية مشاركة المملكة المتحدة في قوات حفظ السلام التي قد تقودها الأمم المتحدة، أبدت لجنة قادة الأركان بوزارة الدفاع البريطانية عدم الرغبة في المشاركة في هذا العمل حتى لو شارك جميع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وأنه في حالة الضغط يمكن المشاركة بقوات رمزية، خاصة وأن الولايات المتحدة قد تشارك بقوة في هذه القوات وفي حالة عدم مشاركتها فإن المملكة المتحدة يمكن أن تشارك بكتيبة مدعومة بسلاح جوي ملائم.^{٣٥}

ولم يغير وقف إطلاق النار والحديث عن مفاوضات سلام من وضع أزمة النفط داخل المملكة المتحدة، بل كانت تزداد سوءاً، ورأى رئيس الوزراء إرسال لورد كارنيجتون Lord Carrington وزير الدفاع البريطاني إلى المملكة العربية السعودية والكويت وأبوظبي، وأيضا لإيران؛ للحصول على مزيد من إمدادات النفط، ورأت الخارجية البريطانية أن هذا الأمر قد يفسر من باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالشك في نوايا المملكة المتحدة، وقد يعتبره العرب تعبيراً عن الشك في تعهداتهم أو بأن الخوف يعتري المملكة المتحدة، كما أن اللوبي اليهودي فيها سيري في ذلك أن محاولة كسب ود العرب قد فشلت، وأن البريطانيين يخضعون لابتزاز الدول العربية، وأن الدولة الوحيدة التي أرسلت مسئولاً على مستوى عال كانت هولندا بعد أن تم منع

النفط عنها، وفضلت الخارجية إرسال مسئول ليس على درجة وزير سرا لهذه البلاد لمناقشة الأمر فنيا مع نظرائه العرب وهو ما يمكن أن يقدم صورة واضحة عن إمدادات النفط للمملكة المتحدة.^{٣٦}

ولعل السلوك الإسرائيلي بفرض الحصار على الجيش الثالث المصري في منطقة الدفرسوار وتهديد الرئيس السادات باستئناف القتال، جعل الدول العربية لا تراجع قرار تخفيض النفط ومنعه عن الدول المساندة لإسرائيل ومنها هولندا، وقد كانت المملكة المتحدة عضوا أساسيا في آلية تشارك إمدادات النفط داخل منظمة التعاون الأوروبية قد نفذت حظر النفط تجاه هولندا^{٣٧}، فقد كانت المملكة المتحدة تدرك أن أي محاولة لمساعدة هولندا ستضع البريطانيين ضمن قائمة الدول المساندة لإسرائيل، وتمنع الدول العربية النفط عنهم، وقاومت المملكة المتحدة جميع المطالب الهولندية واتهاماتها بعدم تضامن أوروبا معها^{٣٨} ونجحت المملكة المتحدة في إصدار بيان من الدول الأوروبية ومن بينها هولندا بإدانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية^{٣٩}.

وتبنى مجلس الوزراء البريطاني رأي رئيس الوزراء بضرورة الضغط على الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة؛ للتخفيف من أزمة النفط، فقد كان في رأيه أن العرب إذا لم يروا تقدما في هذا الاتجاه فإن الإمدادات الأوروبية ستكون في موقف خطير^{٤٠}، ورفضت المملكة المتحدة السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية البريطانية في إعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة، وشاركت الدول الأوروبية التي ترتبط بالدول العربية بعلاقات قوية مثل فرنسا واليونان هذا القرار.^{٤١}

ولم يهتم رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث Edward Heath بالتنسيق مع الولايات المتحدة إلا في مسائل زيادة أسعار النفط؛ فقد كان يعاني



من مشكلات التضخم الحاد بسبب زيادة أسعار النفط والأخطار التي تحيط بإمداداته، وكانت الولايات المتحدة غير راضية عن السياسة الأوروبية في إدارة أزمة النفط بشكل عام، والمملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص، فقد رأت أن خضوع الدول الأوروبية للقرارات العربية السبب الرئيسي في فاعلية سلاح النفط، وبدلاً من أن تنسق مع الولايات المتحدة خفض الاستهلاك وتقاسم الإمدادات، منعت توجه ناقلات النفط للولايات المتحدة حتى يظل النفط العربي متدفقاً لأوروبا، وحتى تظل مصانعها تعمل وتواجه برد الشتاء.^{٢٤}

وعندما اجتمع وزراء النفط في الكويت في ٣ نوفمبر ١٩٧٣ لم يزد الأمر إلا صعوبة على المملكة المتحدة والدول الغربية واليابان، فقد جرى النقاش حول أسس تحديد الأسعار مستقبلاً من خلال لجنة من الخبراء، كما جرى دراسة ردود فعل شركات النفط حول الأسعار التي تم إقرارها في شهر أكتوبر، وموقف الدول المستهلكة، وقرر وزراء النفط التعرف على رؤية الشركات في اجتماع يعقد في فيينا في ١٧ نوفمبر^{٢٥}، ولم يطرح داخل الاجتماع ما يمكن أن يبعث برسائل طمأنينة لأسواق النفط، وهو ما كان رسالة واضحة أنه إذا لم يجر تغيير على الأرض في الصراع العربي - الإسرائيلي، فلا داعي لتغيير أسعار النفط أو زيادة إنتاجه.

وقد دعا ذلك رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته إلى تكليف سفير المملكة المتحدة في جدة بلقاء مسؤولي النفط السعوديين بخصوص إمدادات النفط، وقابل السفير البريطاني روثني Rothni الأمير سعود نائب وزير النفط السعودي الذي كرر موقف المملكة العربية السعودية أنها لن توقف الإمدادات للمملكة المتحدة، ونقل السفير البريطاني قلق حكومته من تأثير قطع النفط عن هولندا على بلاده، وأبدى نائب وزير النفط السعودي الرغبة في زيادة عدد السفن للمملكة المتحدة والدول الأخرى التي لا تقف بجوار إسرائيل،

وطلب بيانات تتعلق بمدى تأثرها بنقصان الإمدادات النفطية، حتى تقف المملكة على مدى تضرر البريطانيين، وأن السعودية لديها إجراءات لتحديد وجهة السفن المحملة بالنفط مثل تراخيص التحميل وتحديد المسار، وأن الأمر مرتبط بتطور الصراع العربي - الإسرائيلي، ونصح السفير حكومته بعدم إرسال رسائل للملك فيصل لحثه على دعم المملكة المتحدة بالنفط، في هذا الوقت إذ ظهر له حرص السعوديين على إمدادها باحتياجاتها منه، واستعدادها لزيادة الاستثمارات البريطانية في هذا المجال.^٤



ورغم الضمانات التي قدمتها المملكة العربية السعودية وأبوظبي وقطر باستمرار الإمدادات النفطية، حيث قررت الأولى إرسال ٢٦ مليون طن نفط، والثانية ٦.٥ مليون طن نفط، والثالثة قدمت ضمانات بعدم قطع النفط، وهو ما يعني تقديمها ٤ مليون طن نفط، وتوقع الحصول من الكويت على ٢١.٥ مليون طن كالسابق، ورغم ذلك فإن السفير البريطاني في الكويت ويلتون Wilton كان متشككا في استمرار الإمدادات النفطية؛ إذ لاحظ أن بعض الدول العربية تشكك في موقف المملكة المتحدة وسياستها من القضية العربية ودعمها لإسرائيل عبر تاريخ من السنوات، وأن هذه الدول ترى أنه لا يجب أن تعامل المملكة المتحدة معاملة متميزة في حظر النفط المفروض على الدول المؤيدة لإسرائيل، وللمحافظة على بقاء المملكة المتحدة ضمن الدول التي يصل إليها النفط العربي، نصح السفير حكومته بالحصول على دعم مصر الكامل لممارسة نفوذها لدى دول النفط العربية، حتى تبقى المملكة المتحدة بمأمن من خطر حظر النفط عنها، خاصة وأن هناك بعض الدول العربية تترصد السلوك البريطاني من الصراع العربي - الإسرائيلي؛ لتضغط لتغيير الموقف العربي من المملكة المتحدة، وطلب أيضا إمداد سفراء المملكة المتحدة بمدى تأثرها بأزمة النفط واحتياجاتها المستقبلية، وحذر حكومته من أن دول النفط العربية قد

تشعر بعدم ثقة المملكة المتحدة في ضماناتهم، أو أنها تتآمر عليهم بتغيير سياستها بما لا يخدم المصالح العربية وطالبتها بتجنب ذلك^٥، ويبدو أن السفير البريطاني في الكويت كان يحاول تنبيه حكومته ألا تغير الموقف الذي اتخذته من الصراع - العربي الإسرائيلي في أي مرحلة من مراحلها الحالية، حرصاً على تدفق النفط؛ فالدول العربية لديها تاريخ طويل من دعم المملكة المتحدة لإسرائيل، يدعو للشك في سياسة البريطانيين تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي.



واستمرت المملكة المتحدة في سياسة عدم الانخراط بشكل واضح في أي حراك في الصراع العربي الإسرائيلي حتى إنه عندما طرح في نوفمبر ١٩٧٣ فكرة تدشين مؤتمر دولي للسلام، وكانت رغبة مصر أن يكون مؤتمر كبيراً تحضره أطراف دولية متعددة فضل البريطانيون عدم المشاركة في المؤتمر، وحرصت على استمرار سياستها في حظر تصدير الأسلحة البريطانية لأي طرف من أطراف الصراع^٦، ولا يمكن تفسير ذلك إلا في إطار أن المملكة المتحدة التي كانت تعاني من اختلال في الاقتصاد البريطاني تحاول المحافظة على التوازن في علاقاتها الدولية وبخاصة مع الدول العربية، ولا تريد لها أن تتأثر بالدخول في مشاكل الصراع العربي - الإسرائيلي، وكسبها لود العرب يحقق لها مصالح نفطية يقلل من آثار الأزمة عليها، وكان انخراط الولايات المتحدة بشكل كامل في الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نشوب الحرب في أكتوبر يزيد المملكة المتحدة اطمئناناً بعدم انفراد الاتحاد السوفيتي بالمنطقة العربية، ويغني عن أية جهود بريطانية.

وبدا أن الدور الذي بدأت تقوم به المملكة المتحدة وفرنسا هو محاولة إقناع الدول العربية بتخفيف قيود النفط على أوروبا وبخاصة هولندا؛ ليكون ذلك عملاً داعماً لموقف أوروبا من الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

وفي أثناء الأزمة أبلغت شركة بورما الأمريكية للنفط **Burmah Oil Co.** السفير البريطاني في جدة بأنهم قد يحصلون على مليون برميل نفط يوميا من المملكة العربية السعودية بعد تأمين الشركة العربية الأمريكية للنفط " أرامكو " أو حصول السعوديين على ملكية ٥١% من أسهم الشركة، بسبب السياسة الأمريكية، وعرض وزير الخارجية البريطاني الأمر على رئيس الوزراء البريطاني، موضحا أهمية العمل بحذر، وعدم السعي لإثارة شكوك الأمريكيين، في أن المملكة المتحدة تسعى لدفع السعوديين لتأمين أرامكو، وأن حصولها على هذا النفط سيحدث أزمة كبيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعاني من أزمة كبيرة وواقعة تحت ضغط حظر النفط وضغوط الدول الأوروبية، وأنه سيكون من الصعب حصول المملكة المتحدة على النفط إذا تم تأمين النفط بدافع سياسي، وأن مليون برميل يوميا تساوي ضعف متوسط ما تحصل عليه المملكة المتحدة من السعوديين، وهي تساوي نصف كمية الاستهلاك للمملكة المتحدة يوميا، وقد تسبب مشاكل تجارية بضرورة استعمال هذه الكمية داخل أراضيها، وأوصى وزير الخارجية بعدم قبول هذا العرض بهذا الوضع، وأنه يجب فصل العرض عن التأمين والحظر المفروض على الولايات المتحدة، وأن يكون المليون برميل من الإنتاج الذي يتوقع زيادته بعد الأزمة الحالية وليس النفط المخصص للولايات المتحدة، وطلب وزير الخارجية البريطاني النظر في مشاركة بعض الشركات الألمانية والفرنسية والإيطالية في الصفقة كمشروع مشترك مع السعوديين^٧، وقد أيدت وزارة التجارة والصناعة التحرك سريعا للاستفادة من العرض السعودي، والرد سريعا بقبوله مبدئيا والعمل على تذليل العقبات، حتى لا تجد المملكة المتحدة اليابانيين وقد اقتنصوا الفرصة وحلوا محل البريطانيين^٨، لقد بدا أن البريطانيين على استعداد أن يحلوا محل الأمريكيين إذا ما تهيئة الفرصة لهم.



وقبيل اجتماع دول أوبك في فيينا في ١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣ عقد مجموعة من وزراء النفط العرب ووزراء النفط في إيران، وأندونيسيا، وفنزويلا، وخبراء النفط في منظمة أوبك اجتماعاً مع ممثلي ١٣ شركة من الشركات النفطية الكبرى، يوم ١٧ نوفمبر للوصول إلى حلول لأسعار النفط، ودافعت مجموعة أوبك عن أن النفط سلعة لم ترتفع أسعارها من عام ١٩٧٢ بقدر ما ارتفعت أسعار السلع الأخرى مثل القمح، وفول الصويا، والأسلحة والمنتجات المصنعة بنسبة تراوحت بين ٢٠٠ - ٤٠٠ %، وأن النفط يجب أن يرتبط بأسعار السلع ارتفاعاً وهبوطاً، ودار رأي الشركات حول أن رفع أسعار النفط وخفض الإنتاج جاء لدواعٍ سياسية لا تتفق وكون النفط سلعة يجب تركها للسوق؛ ليحدد سعرها نتيجة العرض والطلب، وبدا من النقاش الذي استغرق ساعتين بين الطرفين بُعد المسافة بين توجهات كل فريق فدول أوبك ترى ضرورة معالجة أسعار النفط المنخفضة وإلا فإنها لن تستخرجه وتتركه للأجيال القادمة، وشركات النفط رأت في الزيادة مخاطر على أرباحها وزيادة التضخم لدى الدول المستهلكة، ولم يسفر الاجتماع عن أية نتائج.^{٤٩}

وعندما اجتمع مجلس منظمة أوبك في ١٩، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣ أعلن الأعضاء عن عدم رضائهم عما أسفر عنه الاجتماع مع ممثلي شركات النفط، ولم يصدر مجلس أوبك أي قرارات تتعلق بأسعار النفط أو تخفيض الإنتاج أو زيادته^{٥٠}، وأعلن وزير المواد الخام والطاقة النيجيري شستوما على مونجوتو أن بلاده لا تعترم زيادة إنتاجها من النفط الخام انتهازا لتخفيض الدول العربية إنتاجها، وقال عن زيادة الإنتاج: "تعتبر تصرفاً غير أخلاقي تجاه الدول العربية التي تخوض نضالاً عادلاً ضد العدوان الإسرائيلي"^{٥١}، وهو ما يعني أنه ليس هناك متغيرات جديدة يمكن أن تؤثر على الإمدادات النفطية للدول الغربية، وقد يزيد ثبات الوضع ازدياد أزمة النفط وارتفاع الأسعار، في ظل بطء عملية

التهدئة على جبهة القتال في منطقة الشرق الأوسط منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بوقف القتال بين الدول العربية وإسرائيل.

ورأت الخارجية البريطانية أن الاحتياطات المالية لدى دول أوبك تجعلها تستمر في قراراتها أطول فترة ممكنة، وأنه ليس هناك اتفاق سياسي بينها وإنما مصالح اقتصادية، وإن كان معظم الأعضاء من الدول الإسلامية^{٥٢}، وهو عامل مهم فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وهو ما يعني أن التضامن الإسلامي سيكون عاملاً حاسماً في استمرار حظر النفط، ورفع أسعاره إذا ضغطت شعوب الدول الإسلامية في أوبك على حكوماتها في حالة إطالة أمد الصراع.

لذا بدأت الحكومة البريطانية تسير في طريق البحث عن موارد أخرى للنفط، بخلاف عملها على تنمية حقول نفط بحر الشمال، واتجهت نحو دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة فنزويلا والإكوادور، وسرعان ما جاءت المعلومات المتوفرة في إدارة أمريكا اللاتينية بالخارجية البريطانية صادمة، فقد كانت المعلومات تشير إلى أن نفط فنزويلا يتجه نحو الولايات المتحدة وشرق كندا وتنفق الأولى بشكل كبير على تنمية حقول النفط في هذه المنطقة، وأن دخول المملكة المتحدة في البحث عن النفط في هذه المنطقة سيستغرق وقتاً طويلاً وأموالاً كثيرة هي في حاجة لاستخدامها في تنمية حقول بحر الشمال، لذا فإن فنزويلا ليست مصدراً مهماً لإمدادات النفط للمملكة المتحدة، أما الإكوادور فرغم أنها منتج كبير للنفط إلا أنه يوجه لدول الجوار في أمريكا اللاتينية، وأن الاجتماعات المتوالية لوزراء الطاقة في هذه القارة قد تسفر عن تخصيص نفط الإكوادور؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأمريكا اللاتينية.^{٥٣}



وفي إطار بحث المملكة المتحدة عن مصادر للنفط أشار المندوب السامي البريطاني في ترينداد إلى غضب مسئوليتها من عدم حصولهم على العضوية الكاملة لمنظمة أوبك، وأعلنوا أنهم لن يلزموا أنفسهم بها^٥، ويبدو أنه كان بذلك يحرض حكومته على التعاون مع ترينداد، والحصول على النفط منها، ولم نري في الوثائق البريطانية ما يدل على أن المملكة المتحدة سارت في طريق التعاون مع ترينداد في مجال النفط، ويبدو أن إنتاج ترينداد القليل من النفط الذي لم يصل إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا لم يكن مغريا للبريطانيين.

لقد بدا أن الحكومة البريطانية ليس لديها بدائل أخرى تغنيها عن النفط العربي، وتحرر من تأييد العرب في حربهم مع إسرائيل، أو على أقل تقدير الوقوف على الحياد من هذه الحرب، وهو نهج اتبعته إلى حد ما الحكومة البريطانية في معالجتها للأزمة حتى منتصف نوفمبر ١٩٧٣.

وكان في الاعلان عن زيارة كل من أحمد زكي يماني وعبدالسلام بلعيد وزير النفط السعودي والجزائري بتكليف من وزراء النفط العرب في اجتماعهم في ٥ نوفمبر لأوروبا واليابان والولايات المتحدة أثره لدى الدوائر البريطانية؛ إذ بدأت الإدارات المختصة في الخارجية البريطانية في الإعداد للزيارة، وأعد للوزيرين مقابلات مع مسئولى وزارات الخارجية، والصناعة، والدفاع، ورئيس الوزراء، ورأت الدوائر البريطانية ضرورة إبداء الامتنان للضمانات التي قدمتها الدول العربية للمملكة المتحدة باستمرار تدفق النفط إليها، والتأكيد على أن تأثير حظر النفط عن بعض الدول الأوروبية له تأثير خطير على البريطانيين، وأن الحكومة البريطانية تهدف لاستقرار الشرق الأوسط طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأنها استطاعت مع فرنسا أن تصدر دول أوروبا بيانا يؤيد ذلك، ولم يكن سهلاً جمع الدول الأوروبية كلها على ما ورد بالبيان، وأن حظر النفط عن بعض الدول الأوروبية سيضعف أوروبا

اقتصاديا، وقد يغير بقوة التوازن العسكري لصالح الاتحاد السوفيتي، وهو ليس في صالح العرب، ودعت دوائر وزارة الخارجية البريطانية إلى أهمية طرح العلاقات الثنائية بين السعودية والمملكة المتحدة في مجالات النفط بشكل خاص.^{٥٥}



وعندما زار أحمد زكي يماني وعبدالسلام بلعيد فرنسا أولاً صرحا للصحافة أن دول أوروبا الغربية يمكنها أن تحصل على النفط السعودي والجزائري تعويضاً عن خسائر الحظر المفروض على هولندا، وأنه يجب على الدول الأوروبية واليابان ممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية، ولاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وأن الدول العربية تتوقع إجراءً عملياً على المستوي السياسي وليس بالتصريحات فقط، وأن الدول العربية ليست سعيدة بفرض حظر النفط، وأنها تأمل بإخلاء الأتأذي أوروبا من حظر النفط، وأنه إذا فشلت أوروبا فإن الوضع سيستمر على ما هو عليه، وركز يماني على التزام الدول العربية بمساعدة المملكة المتحدة وفرنسا في الأزمة، وأنه "علي إسرائيل أن تحرر العالم من السعر الهائل الذي يدفعه بسبب احتلالها للأراضي العربية"، وعن تحذير هنري كيسنجر باتخاذ إجراءات شديدة رداً على حظر النفط، أكد يماني أنه لو كان مكان كيسنجر لكرس جهوده من أجل السلام لأن الدخول في دائرة الإجراءات والإجراءات المضادة فإن نتائجها على أوروبا واليابان شديدة الخطورة، وأنه يأمل في عقد علاقات قوية بين الدول العربية والعالم، وأن المملكة العربية السعودية لن تؤمم شركات النفط الأمريكية.^{٥٦}

وكان ما يقلق المملكة المتحدة في هذه التصريحات أنها لم توضح: هل سيتم تعويضها عن النفط المفقود بنقل النفط مباشرة إليها من السعودية والجزائر؟، وهل سيتم زيادة الإنتاج السعودي - الجزائر لتعويض الخسائر؟،

كما أن يماني طلب بشكل مباشر الضغط عملياً على إسرائيل مقابل النفط^٧، وأسعار النفط في ازدياد؛ فالدول العربية فرضت النفط على الشركات بأسعار ٦.٥ دولاراً للبرميل، وفي ظل الحظر الذي فرضه العرب أصبح هناك مشترين لديهم الاستعداد لدفع أي سعر للنفط الخام، ووصل سعر النفط في نيجيريا مع وصول يماني ورفيقه إلى المملكة المتحدة إلى ١٥ دولار، وليس هناك ما يمنع الأسعار من الارتفاع في ظل الحظر العربي، وهو ما يحدث خلافاً كبيراً في ميزان المدفوعات البريطاني^٨.



وعندما اجتمع وزير النفط العرب بوزير الصناعة البريطاني بيتر والكر Peter Walker رد أحمد زكي يماني على طلب المملكة المتحدة استيراد كميات إضافية من النفط من المملكة العربية السعودية، بأن ذلك سيكون على حساب الدول المحايدة في الصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك الأصدقاء الأوروبيون^٩، وأوضح يماني تعهد الدول العربية لكل من فرنسا، والمملكة المتحدة، وأسبانيا باستمرار إمدادات النفط لهم بمستويات الطلب نفسها في سبتمبر ١٩٧٣، وأنه إذا توفرت أسباب قوية يمكن زيادة إنتاج النفط، وأهم هذه الأسباب وضع جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، وركز المسئولون البريطانيون على فكرة أنهم أقتنعوا أوروبا بضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة، ورغم ذلك فإن نحو ٢٠% من النفط الخام لم يعد يصل إلى المملكة المتحدة، التي توجه إليها التهم بتخليها عن إحدى دول المجموعة الأوروبية - هولندا - ويطالبها العرب بالضغط على الولايات المتحدة، ولكي تقوم المملكة بواجباتها؛ على العرب رفع الحظر عن هولندا، وكان رد يماني أن العرب يحتاجون تصريحاً قوياً من الحكومة الهولندية توضح أن سياستها في الشرق الأوسط قد تغيرت فعلاً، وعندها يكون العرب قادرين على رفع الحظر عنها، وعندما أكد وزير

الخارجية البريطاني للوفد العربي أن هولندا وقعت على البيان الأوروبي في ٦ نوفمبر قال يماني: " إنه لو تغير موقف الهولنديين من قضية الصراع العربي الإسرائيلي فعلا فلن يكون هناك عائق أمامهم لإصدار بيان منفرد حول الشرق الأوسط"، وأضاف بلعيد: " إن الهولنديين لم يوقعوا حتى الآن على أي وثيقة تفيد بضرورة الانسحاب من كل الأراضي المحتلة"، وأكد بلعيد أن هناك تصورين خاطئين يحتاجان للتصويب هما: أن مشاكل أوروبا هي نتيجة أخطاء العرب، وأن حظر العرب للنفط يهدف لإضعاف أوروبا أمام الولايات المتحدة.^{٦٠}



وفي لقائهما بوزير الدفاع البريطاني اللورد كارينجتون أكد يماني أنه لا يمكن زيادة الإنتاج إلا بعد إحراز تسوية مع إسرائيل، وأن الحكومة السعودية يمكن أن تتعامل معاملة خاصة مع المجموعة الأوروبية إذا اتخذت إجراءات اقتصادية ضد إسرائيل.^{٦١}

وعندما التقى يماني وبلعيد رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣، لم يخرج حديثه معها عن المخاوف التي نقلها الوزراء البريطانيون لهما، ولم يتزحزح كل من يماني وبلعيد عن المبادئ التي انطلقا منها، وأهمها: أهمية الضغوط الأوروبية على إسرائيل، وضرورة قيام أوروبا بدور في عملية السلام، وتغيير السياسة الهولندية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي حتى يستطيع العرب رفع حظر النفط عنها، كما طالب يماني بضرورة تبرع الهولنديين للاجئين الفلسطينيين، حتى يشعر الرأي العام العربي بتغيير السياسة الهولندية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وأشار يماني إلى أن المستقبل الاقتصادي للدول العربية شديد الارتباط باقتصاد أوروبا الغربية بعد الحرب، وعلي الدول الأوروبية أن تعمل لذلك، وأن الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية تهدف لتنبية العالم للقيام بواجباته والتزاماته نحو العرب.^{٦٢}

لقد كانت المناقشات بين رئيس الوزراء وزراء الدفاع والصناعة والخارجية البريطانيين مع وزير النفط العرب شاقة وعسيرة، وكل منهم كان يحاول إقناع الطرف الآخر بحجته، وبدا أن النجاح حليف الفريق العربي فلم يحصل البريطانيون على وعود يمكن أن تؤثر على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي بالسلب، وإن كان قد أعطى بعض الطمأنينة للبريطانيين إلا أنها لم تكن كافية، ولا تخرجهم من أزمة النفط التي كانت تزداد يوماً بعد الآخر.



وفي الوقت الذي كان يماني وبلعيد يزوران المملكة المتحدة كان مؤتمر القمة العربية ينعقد في الجزائر في أواخر نوفمبر ١٩٧٣، للنظر في الأحداث الجارية على الساحة فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، وكان مجلس الوزراء البريطاني راضياً عما دار في القمة، التي لم تسع إلى تقييد حركة الرئيس السادات في المفاوضات مع إسرائيل^{٦٣}، رغم أن مؤتمر القمة العربية أكد على الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة والربط بين حظر تصديره وتأييد الموقف العربي^{٦٤}، ووافق القادة العرب على تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والنفط العرب يكون أحد مهامها وضع تصنيف للدول الصديقة والمحايدة والمساندة للعدو^{٦٥}، ويبدو أن ذلك لم يزعج مجلس الوزراء البريطاني فهو لم يعارض الموقف العربي، والمملكة المتحدة من الدول المصنفة على أنها صديقة للعرب، كما أن زيارة يماني - بلعيد الأخيرة لم تحمل تغيراً في موقف الدول العربية تجاهها؛ لذا لم يصب البريطانيين أي قلق من قرارات قمة الجزائر فيما يتعلق بالنفط.

وكثفت المملكة المتحدة من اتصالاتها السياسية، للتعامل مع أزمة النفط؛ فزار محافظ بنك إنجلترا المملكة العربية السعودية وقابل الملك فيصل، وأجرى مباحثات اقتصادية مع المسؤولين السعوديين^{٦٦}، وزار وزير الصناعة إيران وقابل الشاه في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣، وناقش معه احتياجات المملكة

المتحدة النفطية وسياسة أوبك في رفع الأسعار^{٦٧}، وتابعت الحكومة البريطانية جولة يمانى - بلعيد في الولايات المتحدة على أمل أن تستطيع الإدارة الأمريكية الوصول معهما لحل لرفع حظر النفط، وزيادة الإنتاج العربي لتعويض النقص الحاصل منذ منتصف أكتوبر ١٩٧٣^{٦٨}.



وفي اجتماع حلف شمال الأطلسي " الناتو " في ديسمبر ١٩٧٣ بدا واضحا سخط الدول الأوروبية على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أزمة النفط وإدارتها للصراع العربي - الإسرائيلي، ودارت نقاشات حادة بين وزيرى الخارجية الأمريكى والفرنسى وأعلنت الولايات المتحدة استمرار دعمها لأوروبا في أزمة النفط، وأوضح كيسنجر لوزير الخارجية البريطانى أنه لو تحقق الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية فربما تقوم الدول العربية بإلغاء حظر النفط، واقترح كيسنجر على الدول الأوروبية واليابان تشكيل لجنة عمل لحل مشكلة الطاقة^{٦٩}، ويبدو أن كيسنجر أراد أن يخرج من الخلاف الأوروبى - الأمريكى إلى تكوين تحالف من المستهلكين؛ لمواجهة المنتجين وبخاصة الدول العربية التى استخدمت النفط كسلاح لتحقيق مصالحها.

وتبنى وزير الخارجية البريطانى فكرة قيام دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتقديم خطاب لوزراء أوبك في اجتماعهم في طهران في ٢٢ ديسمبر يدعونهم فيه للدخول في مفاوضات؛ لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية، وتوفير الاستثمارات الصناعية للدول المنتجة للنفط، وتوفير موارد طاقة ثابتة لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأسعار معقولة^{٧٠}، ولا شك أن هذه فكرة قائمة على خدمة أهداف المجموعة الأوربية من الدرجة الأولى فإقامة مشروعات صناعية أوروبية في الدول العربية المنتجة للنفط سوف تربطها بالدول الأوربية، وتحقق مكاسب اقتصادية لها، وتحصل على النفط بشروط مميزة، والأهم أن الدول العربية سترتبط بالخبرة والاقتصاد الأوروبى وقد

تصبح هذه المشروعات في وقت من الأوقات ورقة ضغط في يد الدول الأوروبية، تقابل النفط كورقة ضغط في يد الدول العربية.

وقبل اجتماع أوبك في طهران في ٢٢ ديسمبر طمأن أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي المملكة المتحدة والدول الصديقة على استمرار ضخ النفط لها مثلما كان في سبتمبر ١٩٧٣ بدون تخفيض، رغم أن أندونيسيا أعلنت أنها سترفع سعر النفط بنسبة ٢٥ % على الأقل، وجاء ذلك في الوقت الذي كانت المملكة المتحدة ووزراء مالية دول السوق الأوروبية يجتمعون لوضع سياسة مشتركة من أجل الطاقة.^{٧١}

ورغم أن الأوضاع الداخلية البريطانية كانت تتحرك ببطء نحو الاستقرار فإن ما كانت تردده الصحف العربية والأجنبية عن توجهات اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في ٢٢ ديسمبر كانت تسير نحو ارتفاع تكلفة استيراد النفط في الدول المستهلكة؛ إذ نشرت الصحف قبل الاجتماع أخباراً عن الاتجاه نحو رفع أسعار النفط من ١٠ - ١١ دولاراً للبرميل الواحد في حين كان سعره قبل حرب أكتوبر لا يزيد كثيراً عن ثلاثة دولارات^{٧٢}، وكانت إيران قد بدأت في بيع نفطها عن طريق المزاد، ووصل سعر البيع لنحو ١٧.٢٤ دولاراً للبرميل، وتكلفة سعر برميل النفط في دول الخليج العربية مضافاً إليها الضرائب المختلفة يصل إلى نحو ٢٤ دولار.^{٧٣}

وبعد تلك الأنباء المقلقة لأوروبا عن رفع سعر النفط، بدأت الحكومة البريطانية مجموعة من الاتصالات مع حكومات دول الأوبك فأرسل وزير الخارجية البريطاني تلغرافاً عاجلاً إلى رامسبوثم Ramsbotham السفير البريطاني في طهران يطلب منه التنسيق مع أوليفر رايت Oliver Wright القائم بالأعمال الأمريكي، للعمل على حث دول أوبك على الاعتدال، وعدم إقرار

سعر من جانب واحد، وطلب وزير الخارجية أن يقترح السفير البريطاني إذا كان لابد من زيادة السعر فإن أي زيادة ينبغي دفعها على مراحل طوال العام، أو على عدة أشهر للحد من الضرر الذي يمكن أن يصيب اقتصاد الدول، ووجه وزير الخارجية سفيره بأن يعمل منفرداً أو مع القائم بالأعمال الأمريكي أو مع سفراء دول منظمة التعاون الأوروبية الذين وجهت لهم رسائل بالمعنى نفسه، ومحاولة الاتصال بالشاه - عن طريق وزير العدل الإيراني -؛ لإبلاغه برسالة الاعتدال والتدرج في زيادة الأسعار.^{٧٤}



وقد أرسل السفير البريطاني رسالة إلى وزير العدل الإيراني يخبره بقلق الحكومة البريطانية مما تنشره الصحف عن الأسعار التي تنوي أوبك إقرارها، وأوضح السفير أن حكومته ترحو الضغط على مندوبي أوبك، وإذا كان لابد من زيادة فلابد أن تكون معتدلة ومتدرجة، وربطها بالوضع الاقتصادي العالمي.^{٧٥}

والتقى السفير البريطاني في الدوحة هندرسن Henderson مع نظيره الأمريكي والفرنسي وقابلوا أمير قطر وأبلغوه برغبة بلادهم في الاعتدال والتدرج في الأسعار، ورغم تفهم القطريين لوجهة نظر الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلا أن السفير البريطاني خرج بانطباع أن القطريين لا يملكون التأثير على باقي الدول^{٧٦}، وقد حاول السفير البريطاني في أندونيسيا أوكيفي O'Keefe بذل مجهودات داعمة للضغط على أندونيسيا للاعتدال في اجتماع طهران إلا أن ضيق الوقت لم يسعفه مع البيروقراطية الإندونيسية في الاتصال بالمسؤولين، وكان بعضهم خارج إندونيسيا، وبعضهم طلب ضرورة الرجوع للحكومة، وبذلك لم تنجح جهوده وقد اشتكى السفير من تأخر إبلاغه للاتصال بالمسؤولين الإندونيسيين، وطلب أن يتم الإعداد لمثل هذه الأمور مبكراً.^{٧٧}



ولم تفلح جهود المملكة المتحدة والدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة في الحد من نية دول أوبك رفع أسعار النفط، وقرروا في نهاية اجتماعات طهران رفع سعر برميل النفط بنسبة ١٣٠ % عن سعره المتداول به في منتصف أكتوبر، قبل بدء إجراءات الحظر ورفع الأسعار، وكانت هناك محاولة من أحمد زكي يماني لمعارضة هذا الارتفاع إلا أنها لم تفلح، وأعلن الشاه في حالة من الشعور بالقوة أن على الدول الصناعية أن تدرك أن عهد تقدمها وثروتها القائم على النفط الرخيص قد انتهى وأن عليهم أن يبحثوا عن بدائل أخرى للطاقة^{٧٨}، وقرر وزراء أوبك عقد اجتماع طارئ في ٧ يناير ١٩٧٤؛ لمناقشة وضع سياسة سعرية للنفط على المدى الطويل، وبناء حوار بين الدول المنتجة والمستهلكة؛ تجنباً لزيادة متصاعدة في أسعاره، وحماية للقيمة الحقيقية له.^{٧٩}

ورداً على زيادة الأسعار الجديدة في اجتماع طهران طلب وزير الخارجية البريطاني من سفير بلاده في إيران أن يعرب للشاه عن قلق الحكومة البريطانية وإحباطها الشديد مما أسفر عنه اجتماع أوبك بسبب إيران والدول الخليجية من قفزة كبيرة وفورية في الأسعار.^{٨٠}

ومحاولة من الدول العربية لتطمين أصدقائهم الأوروبيين قرروا في اجتماع لهم في الكويت في ٢٥ ديسمبر تزويد البلدان الصديقة بحاجتها الفعلية من النفط، ورفع الإنتاج بنسبة ١٠ % من إنتاج سبتمبر لتلبية تلك الاحتياجات.^{٨١}

وعندما جاء ٧ يناير عقد وزراء أوبك اجتماعاً على مدار ثلاثة أيام ناقشوا فيه ربط أسعار النفط بأسعار السلع الصناعية، وتدشين حوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وبخاصة مع منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية^{٨٢}،

وأعلن وزير مالية إيران الذي كان يترأس الاجتماع أن دول أوبك لن تضع حدا لارتفاع الأسعار إلا عندما تتوقف حكومات الغرب وشركات النفط عن " امتصاص المستهلكين"، وأن ما تحصل عليه الدول المنتجة هي ٧ دولارات عن كل برميل، بينما تبيع الشركات البرميل بـ ١٥ دولاراً، وأنه يجب ألا تحصل الشركات إلا على نصف دولار كربح عن كل برميل^{٨٣}، وأشار إلى أن هناك اقتراحاً برفع زيادة الأسعار بنسبة ٧% أحيل إلى اللجنة الاقتصادية بالمنظمة لدراسته^{٨٤}، للنظر في تطبيقه من أول إبريل ١٩٧٤، حيث قرر المؤتمر تجميد الأسعار حتى هذا التاريخ؛ لإعطاء الدول الفرصة لمعالجة التضخم، وقد ناقش المؤتمر خفض سعر النفط بـ ٦% لارتفاع سعر الدولار، ولم يخلص الاجتماع إلى الموافقة عليه.^{٨٥}



ويبدو أن سير اجتماع أوبك في يناير ١٩٧٤ قد جاء استجابة للضغط الأوروبية والأمريكية التي مارسها السياسيون، وفي ظل مقاومة من دول أوبك وبخاصة الدول العربية بالمنظمة للتراجع عن قرارات طهران أو على الأقل تخفيفها، ويعتبر نتائج هذا الاجتماع لصالح أوبك فلم تتراجع عن قرارات طهران وفي الوقت نفسه هدأت من غضب الدول الصناعية الكبرى المتأثرة بالأسعار والتي كانت تخشى زيادة جديدة فيها، وهذه القرارات إلى حد كبير لم تثر غضب الأوروبيين بشكل كبير رغم عدم رضائهم عنها.

وقد استجابت المملكة المتحدة للدعوة التي وجهتها لها الولايات المتحدة، لحضور اجتماع في فبراير ١٩٧٤ للدول المستهلكة للنفط؛ لاتخاذ موقف موحد من الأزمة عند الاجتماع مع الدول المنتجة للنفط، وقد دعت الولايات المتحدة أيضاً: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، وهولندا، والنرويج، واليابان، وكندا، والمفوضية الأوروبية.^{٨٦}

ورأت المملكة العربية السعودية في ذلك تكتل ضد الدول المنتجة تقوده الولايات المتحدة لأغراض سياسية وحذر أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي أوروبا واليابان من الانضمام إليه؛ لأنه سيشكل خطورة كبيرة على المنتجين والمستهلكين، وأن دول الخليج العربية لن تتعاون إذا كانت أهدافه سياسية، ودول أوبك تنتج ٨٥ % من إنتاج النفط في العالم^٧، وجاء ذلك في وقت كانت اللجنة الاقتصادية بمنظمة أوبك تدرس تخفيض أسعار النفط بناء على طلب من المملكة العربية السعودية، وبدا من الآراء داخل المنظمة أن هذا الاتجاه يلقي معارضة كبيرة من إيران، والجزائر^٨، بسبب التوجهات الأمريكية وموقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي.

وكان البدء في تنفيذ الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء خطوة نحو الإعداد لمؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وهو ما كانت ترى فيه المملكة المتحدة أنه قد يقنع العرب لإلغاء حظر النفط المفروضة على بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة.^٩

وضغطت الولايات المتحدة على الرئيس أنور السادات؛ ليستخدم نفوذه لدى الدول العربية؛ لوضع نهاية لحظر النفط على الولايات المتحدة بعد تخفيفه على دول أوروبا، وأجرى السادات اتصالات بالدول العربية وظهرت معارضة واضحة من: العراق، وليبيا، والجزائر، وسوريا، وبعد جهد كبير واتصالات متعددة اجتمع وزراء النفط العرب في القاهرة في ١٧ مارس وقرروا رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية بعد نجاح اتفاقية فصل القوات^٩، وبذلك تكون أزمة النفط التي نتجت عن استخدام الدول العربية له كسلاح سياسي في المعركة وصلت إلى نهايتها.

المملكة المتحدة وتهديد الولايات المتحدة باحتلال آبار النفط

العربية:



لم ترض الولايات المتحدة عن استخدام الدول العربية للنفط سلاحاً في المعركة ومنذ ١٦ أكتوبر ورد فعل الولايات المتحدة تجاه إدارة الدول العربية لإزمة النفط متشدداً ومستنكراً وعصبياً ومستهجناً، ورأت في تعامل العرب معها يسير في طريق التقليل من شأنها وقوتها كدول عظمي^{٩١}، ووصل الأمر برد الفعل الأمريكي بالتهديد باستخدام القوة، واحتلال منابع النفط العربية إذا استمر العرب في فرض حظر النفط المفروض من الدول العربية، خاصة بعد قرارات اجتماع دول أوبك في طهران في ديسمبر ١٩٧٣^{٩٢}.

فقد كانت الولايات المتحدة أكثر عدوانية وكانت على استعداد للدفع بقوات عسكرية محمولة بالطائرات للاستيلاء على آبار النفط في كل من: المملكة العربية السعودية والكويت وأبوظبي، وجعلت الإدارة الأمريكية هذا الخيار هو الملجأ الأخير في معالجة الأزمة، وقد نقل هذا التوجه وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنجر James Schlesinger، إلى سفير المملكة المتحدة في واشنطن لورد كرومر Lord Cromer وقال له أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول تهديدات من دول "متخلفة قليلة العدد سكانيا under-developed under-populated"، وأن الدول العربية بدأت تشعر بالغرور بسبب نجاحها في استخدام النفط، وبدأوا في طلبات أكبر، وأن الولايات المتحدة لن تحتمل أن تكون في موقف تحت رحمة مجموعة صغيرة من الدول غير العقلانية.^{٩٣}

ويهما هنا موقف المملكة المتحدة من هذه السياسة الأمريكية في ظل التحالف الأنجلو - أمريكي، وعضوية حلف شمال الأطلسي " ناتو NATO "

التي تجمعهما، ومصالحهما السياسية والاقتصادية والعسكرية المتشابكة، وقد قدمت المخابرات البريطانية لرئيس الوزراء البريطاني في ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ تقييماً لمشاركة المملكة المتحدة الولايات المتحدة في عملية عسكرية سرية لاحتلال آبار النفط العربية إذا فشلت جميع المفاوضات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، لاستعادة ضخ النفط لأوروبا الغربية واليابان، وقد جاء هذا التقييم تحت عنوان: "دعم المملكة المتحدة لقوات الولايات المتحدة في عملياتها بالشرق الأوسط"^{٩٤} وقد جاء بناء على طلب وزارة الدفاع البريطانية في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣^{٩٥}، وقد فضل التقييم مشاركة القوات البريطانية احتلال آبار نفط أبوظبي، من خلال قوات جوية وبحرية مجتمعة، وقد وضع التقييم المقدم لرئيس الوزراء البريطاني بيانات إحصائية عن القوات والمعدات التي يمكن استخدامها، والأماكن التي ستنتقل منها القوات العسكرية والتعاون بين القوات البريطانية والقوات الأمريكية، وكيفية تنفيذ العملية.^{٩٦}

وقدر التقييم القوات التي تحتاجها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاحتلال آبار النفط، فرقتين عسكريتين لحقول نفط المملكة العربية السعودية، وفرقة واحدة لآبار نفط الكويت، وفرقة أخرى لآبار نفط أبوظبي، وكان ما يقلق البريطانيين أن العراق قد يتدخل في الكويت بدعم سوفيتي، وهو ما قد يؤدي إلى صدام عسكري، وسوف يغضب هذا الاحتلال الدول العربية ويثير حساسية الاتحاد السوفيتي، ورغم ذلك لن يؤدي إلى صدام عسكري معه، والدول الأوروبية لن تكون راضية عن الخطوة العسكرية الأمريكية، رغم ادعاء الولايات المتحدة أنها تفعل ذلك لمصلحة حلفائها، وتتوقع دعمهم، وقد تؤدي هذه الخطوة إلى تصدع العلاقات الأوروبية - الأمريكية، وهذا الاحتلال العسكري قد يستمر إلى عشر سنوات^{٩٧}، ولم نجد خلال إجراء البحث سوي هذا الملف والذي حوي التقييم ورأي وزارة الدفاع البريطانية.

وأمام هذه الوثائق فإننا نستطيع أن نوضح عدة نقاط مهمة:

أولاً: أن الاتجاه الأمريكي في التخطيط لاحتلال آبار النفط كان خياراً أخيراً - كما جاء في الوثائق - بمعنى أنه لم يعد هناك أي بديل عنه، وأن كل الطرق قد سدت، وأصبح وضع الولايات المتحدة ضاراً باقتصادها وماساً لمكانتها الدولية؛ لذا كان التفكير في الحل العسكري أحد الحلول التي يجب دراستها لحل أزمة النفط المستحكمة، إذا استدعى الأمر اللجوء إليه.

ثانياً: ليس معنى تكليف فرق العمل بالإدارة الأمريكية أو الإدارة البريطانية لإعداد خطط أو تقييم للتدخل العسكري أن هذه الخطط قابلة للتنفيذ، فإن إدارة الدول لا بد وأن تكون مستعدة لكل احتمال لذا فإن احتمال التدخل العسكري لا بد وأن يكون محسوباً بكل دقائقه وتكاليفه المادية والسياسية.

ثالثاً: رغم أهمية هذا التقييم البريطاني، والذي يدل على مدى يمكن أن تذهب الولايات المتحدة وحلفاؤها في معالجة أزمة النفط إلا أن العلاقات البريطانية - الأمريكية رغم متانتها فإن المشاكل الداخلية التي كانا يعانيان منها لا يمكن أن توفر لهما فرصة تنفيذ هذا العمل العسكري، فالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون **Richard Nixon** يعاني من فضيحة تجسسه على المكالمات الهاتفية للحزب الجمهوري المنافس له فيما عرف باسم فضيحة "وتر جيت **Watergate scandal**" والتي أضعفته بشكل كبير، وقد تجبره تداعياتها لترك الحكم - قدم استقالته في ٨ أغسطس ١٩٧٤ - وإدوارد هيث يعاني من أزمة النفط والاضرابات العمالية وقد تدفقه لإجراء انتخابات عاجلة، لذا فإن فكرة الحرب في ظل الأزمة، رغم أنها قد تكون حلاً لمشاكلهما، إلا أنها قد تكون السقوط السريع والكبير لهما، وبالتالي سيكون حريصين على عدم اتخاذ قرارات بالدخول في حرب غير معروف عواقبها، وقد تثير سخط الرأي

العام الداخلي وحلفائهم في الخارج وتكسب الاتحاد السوفيتي نفوذا في الشرق الأوسط.



رابعا: لم تكن العلاقات بين إدوارد هيث ونيكسون على ما يرام، فقد غضب هيث من الرئيس الأمريكي الذي أمر بوضع القوات الأمريكية في وضع الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية في أثناء حرب أكتوبر دون التشاور مع المملكة المتحدة، وذلك عندما هدد الاتحاد السوفيتي بأنه قد يرسل قوات سوفيتية للشرق الأوسط.^{٩٨}

خامسا: كان رئيس الوزراء البريطاني يرى أن معاناة نيكسون من فضيحة ووتر جيت - في محاولة منه للتغطية على آثارتها - يحاول القيام بأعمال تلفت الأنظار لكنها لن تصل إلى حد التنفيذ، مثل: فكرة احتلال آبار النفط العربية، وتلك النظرة بالبريطانية لتوجهات الرئيس الأمريكي تجعل البريطانيين لن يذهبوا بعيدا في دعم الولايات المتحدة لاحتلال آبار النفط العربية، خاصة وأن دول أوروبا غير راضية عن التوجه الأمريكي وبخاصة دول مثل: فرنسا، واليونان، وإيطاليا، وألمانيا، وحكومة إدورد هيث هي من أدخلت المملكة المتحدة منظمة التعاون الأوروبية وتريد أن تحافظ على وحدة أوروبا، والوقوف في صف الولايات المتحدة سوف يضعف النفوذ البريطاني في أوروبا لصالح دول مثل: فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا.

سادسا: يمكن اعتبار أن التهديد باحتلال آبار النفط العربية محاولة من الولايات المتحدة للضغط على الدول العربية للإقلاع عن سياسة حظر النفط، ورسالة بأن الولايات المتحدة قد فاض بها الكيل، في وقت لم يكن الكيل قد فاض بالمملكة المتحدة وعلاقتها بالدول العربية في تلك الفترة تعد من أفضل العلاقات العربية مع الدول الأوروبية.

سابعاً: لم نر في الوثائق البريطانية - حتى تاريخ الانتهاء من هذا البحث - تطورا أو خطوات أخرى اتخذتها المملكة المتحدة لدعم للولايات المتحدة إذا أقدمت على احتلال آبار النفط العربية، وهو ما يعني أن الأمر لم يتطور أكثر من ذلك، خاصة وأن الدول العربية سرعان ما رفعت الحظر في مارس ١٩٧٤.



إدارة أزمة النفط داخليا: الحكومة بين التقشف والإضرابات

العمالية:

عندما قامت الدول العربية برفع سعر النفط في ١٦ أكتوبر، وبدأت حظره عن الولايات المتحدة وهولندا وتخفيضه عن الدول المحايدة والتي لا تؤيد الدول العربية لاسترداد أرضها وحقوقها، سرعان ما تحرك البريطانيون، فقد تم التنسيق بين شركات النفط والوزراء البريطانيين المعنيين بمشكلة النفط للوصول لأفضل الحلول، وجرى مراجعة خطط الطوارئ البريطانية، خاصة وأن مخزونات النفط لديها لا تكفي سوى ٧٥ يوما، وتوجد إمدادات في البحر لم تكن قد وصلت المملكة المتحدة تكفي ٣٠ يوما ويبدأ الوضع في الازدياد سوءاً إذا نقص المخزون لمستوي ٣٠ يوما فقط، وخفض إنتاج النفط العربي يؤدي إلى نقص الواردات البريطانية إلى النصف، ويجب على الحكومة سن قانون لتوزيع النفط عن طريق الحصص سواء للسيارات أو المصانع، ولحماية شركات النفط من المقاضاة القانونية بسبب بنود توريد النفط، وكانت الحكومة البريطانية تحتاج لعدة أسابيع لإنجاز نظام الحصص لوقود السيارات، كما كانت في حاجة لتوظيف ٢٠٠٠ شخص لإدارة النظام، وزيادة الاعتماد على الفحم في محطات الطاقة، حتى يتم توفير ٦ ملايين طن من النفط خلال ستة أشهر.^{٩٩}

وكان ما يقلق مجلس الوزراء البريطاني أن تطبيق نظام الحصص على وقود السيارات لن يوفر سوى ٣ ملايين طن من النفط شهريا، وهو قليل رغم ما سوف يثيره ذلك من قلق لدى الرأي العام بخصوص خطورة الأزمة، وطالب رئيس الوزراء البريطاني بضرورة التعجيل بخطط الطوارئ لمواجهة قطع إمدادات النفط، وتفعيل دور وحدة الطوارئ المدنية ومجموعة إمدادات النفط، والإسراع بكل الإجراءات والتشريعات اللازمة لمواجهة الأزمة، بما فيها حملة

دعائية للتوعية بما تواجهه المملكة المتحدة، وشكل مجلس الوزراء البريطاني مجموعات عمل من وزراء التجارة والصناعة والدفاع لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة.^{١٠٠}

وقد انعكس ارتفاع سعر النفط وتخفيض الإنتاج على المواطن العادي البريطاني فقد قدر وزير التجارة والصناعة البريطاني بيتر والكر Peter Walker أن سعر البنزين في المحطات سيصل إلى جنيه ونصف الجنيه الأسترليني وبنهاية عام ١٩٧٣ سيصل إلى جنيهين، ورغم أن القرار كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة، فإن اعتماد المملكة المتحدة على شركات النفط الأمريكية زاد الأمر سوءاً، ونصح بيتر والكر الحكومة البريطانية بتطبيق نظام الحصص اعتباراً من أول عام ١٩٧٤ إذا استمرت الدول العربية في تطبيق تخفيض الإنتاج بنسبة ٥ % شهرياً، وناقش مجلس الوزراء البريطاني وسائل ترشيد الاستهلاك مثل: خفض مستوى التدفئة، وتحديد السرعة القصوي للمركبات لحوالي ١٧ مليون مركبة، ونشر برنامج للتوعية، مع مراعاة عدم إصابة البريطانيين بالهلع حتى لا يلجئوا لتخزين النفط، والعمل على ضبط الأسعار عن طريق " قانون الوقود السائل " ووقف صادرات النفط من المملكة المتحدة، وزيادة إنتاج النفط من بحر الشمال، واستمرت لجان العمل من وزراء التجارة والصناعة والدفاع في بذل الجهود لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الأزمة.^{١٠١}

ولم تكن الحكومة البريطانية تعاني فقط من آثار تخفيض العرب لانتاج النفط، بل كانت تعاني من دعاية إسرائيلية كبيرة، يقوم عليها اللوبي الصهيوني داخل المملكة المتحدة، تتهم الحكومة بأنها تمد العرب - الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية - بالأسلحة وتمنعها عن إسرائيل، وأصبح هناك تيار داخل مجلس العموم البريطاني وبشكل أكبر في مجلس اللوردات مؤيداً

لإسرائيل ومعارضُ سياسة الحكومة، التي تمسكت بموقفها في حظر تصدير السلاح إلى الدول المتحاربة، وأن رفع الحظر عن تصدير السلاح لإسرائيل فقط سيضر بالجهود المبذولة لإيقاف الحرب، وأن المملكة المتحدة كما فرضت الحظر على إسرائيل فرضته أيضاً على مصر وسوريا والأردن، وأن تصدير السلاح للإمارات العربية والمملكة العربية السعودية يتم تنفيذا لعقود مبرمة، وباعتبارهما دولتين صديقتين غير مشتركيتين في الحرب.^{١٠٢}



واستمر هجوم وسائل الإعلام البريطانية الواقعة تحت تأثير النفوذ الصهيوني في إزعاج الحكومة البريطانية، واتهمها بأنها خضعت لابتزاز الدول العربية وعدم المبالاة بالتعاطف مع إسرائيل والخوف على بقائها، وكانت الحكومة البريطانية ترى أن سياسة الحكومة الإسرائيلية المتعنتة، رغم النصائح البريطانية إليها منذ عام ١٩٧٠ هي السبب في نشوب الصراع مرة أخرى فلم توافق على الدخول في عملية سلام تسمح بالانسحاب من الأراضي العربية في مقابل حماية حدودها، وأنه من صالح إسرائيل أن يكون للمملكة المتحدة نفوذ في الدول العربية، وأن تعاطف الرأي العام البريطاني مع إسرائيل سينتهي إذا أدى تشدها في العملية السلمية - التي يتم الإعداد لها - إلى قطع النفط عن المملكة المتحدة وإصابة اقتصادها بضرر، وقررت الحكومة البريطانية أن يقوم وزير الخارجية بإعداد مذكرة عن سياسة الحكومة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ويقوم وزير التجارة والصناعة بإعداد مذكرة عن موقف الإمدادات النفطية من الدول العربية^{١٠٣}، لتوضيح موقفها وجهودها للرأي العام البريطاني والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المملكة المتحدة من جراء السياسة الإسرائيلية.

ورغم حرص المملكة المتحدة على ألا تمارس دوراً يظهر منه معاداته للدول العربية، أو يقف أمام مطالبها في ما يتعلق بالحرب العربية -

الإسرائيلية، ورغم تأكيدات دول عربية لها مثل المملكة العربية السعودية بأنها لن توقف ضخ النفط إليها، إلا أن البيانات التي حصلت عليها اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء البريطاني في ١٤ نوفمبر أوضحت أن رحلات ناقلات النفط من الدول العربية تنخفض بنسبة ٧ %، وأن الإمدادات تنخفض بـ ١٠ %، وهو ما يعني أن المخزون البريطاني سينخفض بواقع استهلاك ثلاثة أيام، وقد أثار ذلك مخاوف مجلس الوزراء البريطاني، وقرر ضرورة فرض ترشيد الاستهلاك لوقود المصانع والمحركات، ومولدات الكهرباء بنسبة ١٠ %، والمصانع التي لا يمثل إنتاجها أمراً حيوياً بنسبة ١٣ %، واستخدام قانون الطوارئ لمنع تخزين النفط من قبل التجار، وتدشين حملة توعية للترشيد والتفكير في فرض تقليل حد السرعة إجبارياً، وحظر قيادة السيارات أيام الأحد، وأنه إذا نجحت الحكومة البريطانية في هذه الإجراءات فإنه لن يكون من الضروري إصدار بطاقات تموين البنزين، وإلا فإنه سيجب على الحكومة إصدار قانون الوقود والكهرباء، وبه ضوابط بطاقات تموين البنزين قبل ١٢ ديسمبر ١٩٧٣. ١٠٤

وصار أمر مناقشة أزمة النفط موضوعاً أساسياً ضمن موضوعات مجلس الوزراء في اجتماعاته الأسبوعية بل كان في جلسات كثيرة يفرض لهذا الموضوع وقتاً أكبر من غيره من الموضوعات، ويناقش الكثير من المذكرات المتعلقة بالأزمة؛ ومن هذه الاجتماعات ما حدث في اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٧٣، حيث ناقش المجلس مذكرة عن توزيع النفط داخل المملكة أعدتها اللجنة الاقتصادية، وأكدت ما سبق طرحه في المجلس من ضرورة خفض الاستهلاك بنسبة ١٠ % للمصانع ووسائل النقل، ومصاحبة ذلك بحملة دعائية، بدون تفعيل نظام تقنين كميات البنزين، وقد قام المجلس المركزي للكهرباء

بتخفيض احتياجاته من النفط بما يزيد عن ١٠ %، وناقش المجلس ضرورة عدم تعطيل الدراسة في المدارس بسبب قرار حظر التدفئة عن طريق الكهرباء.^{١٥}

ورغم الإجراءات التي كانت تتخذها الحكومة البريطانية أولاً بأول فيما يتعلق بمعالجة أزمة النفط فقد ظل مخزون البنزين يتراجع، ولم يعد يكفي سوى ٦٥ يوماً فقط، وأن استمرار هذا المعدل في الانخفاض قد يصل إلى ٤٥ يوماً مع نهاية يناير ١٩٧٤، رغم أن تعليمات الحكومة إلى شركات النفط بخفض تسليم التجار حصصهم بعد تخفيضها بنسبة ١٠ %، وعندما ناقش مجلس الوزراء الأزمة والبحث عن حلول لها وجد أنه يحتاج من ٣ - ٥ أسابيع لتقديم خطة الترشيح القائمة على توزيع البنزين عن طريق البطاقات، وتخوفت الحكومة البريطانية من تفعيل بطاقات التموين، في وقت لم تقم بذلك أية دولة أوروبية، حتى لا يحدث ذلك أثراً سيئاً لدى الرأي العام البريطاني بأن القادم أسوأ، وأن الدول العربية قد تفسر ذلك بأن المملكة المتحدة تتواطأ ضد سياستها بتوفير النفط وتعيد تصديره إلى دول أخرى، وتوقع مجلس الوزراء البريطاني أن يكون هناك عجز خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ يتراوح بين ١٦ - ١٧ % من احتياجات المملكة المتحدة رغم تطمينات الدول العربية، ولقد كان السبب في ظهور العجز رغم وعود الدول العربية أن شركات النفط لم تضمن تسليم كل الإمدادات الموعودة بها المملكة المتحدة.^{١٦}

وكان إلزام شركات النفط بتوريد حصص المملكة المتحدة كاملة من نفط دول الخليج العربية مشكلة كبيرة، فإذا كانت تستطيع أن تلزم شركة النفط البريطانية التي تمتلك ٥١ % من رأسمالها، فإنها لا تستطيع فعل ذلك مع شركات مملوكة لدول أخرى وبخاصة الشركات الأمريكية، وأن ممارسة الضغوط على هذه الشركات قد يؤدي إلى عمل انتقامي منها وحروب في الأسعار قد تكلف ميزان المدفوعات البريطاني مبالغ طائلة، وبدأ مجلس

الوزراء عاجزاً أمام هذه المعضلة ولم يكن أمامه سوى السعي لدى الدول العربية لحثها على إلزام شركات النفط تسليم الشحنات المخصصة منها للمملكة المتحدة، ووافق على تفعيل إجراءات ترشيد الاستهلاك التي تأجل تفعيلها، ومنها إصدار بطاقات التموين، ووجه بتفادي إعطاء انطباع في الداخل أن ذلك يقصد به التضييق على المواطنين، وفي الخارج تجنب منح أية ذريعة للدول العربية بأن القصد من هذه الإجراءات توفير النفط المخصص للمملكة المتحدة باعتبارها من أصدقاء الدول العربية لإعادة تصديره.^{١٠٧}



لقد كان تراجع الاحتياطات النفطية أمراً مقلقا للحكومة البريطانية بشكل لافت، فهي غير قادرة على إقناع الدول العربية بزيادة حصتها من النفط بسبب الحالة التي وصل إليها الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي غير قادرة على التأثير في السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل للاستجابة للمطالب العربية بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وإن جاز القول فإنها ليست متحمسة للضغط على الولايات المتحدة؛ لعدم امتلاكها أدوات الضغط وطبيعة العلاقة معها، ولتاريخ طويل من العلاقة مع إسرائيل ومراعاة لتوجهات قطاع من الرأي العام البريطاني، وعلى الجانب الاقتصادي لم يكن أمام الحكومة البريطانية منتجين آخرين يمكن استيراد النفط منهم بسبب السياسة العربية، وكثرة الطلب عن المعروض، وانحصرت بدائل اجتياز الأزمة التي أصبحت على وشك الانفجار مع التراجع اليومي الذي يصيب المخزونات البريطانية من النفط، بالعمل بقوة على الداخل البريطاني، وإعادة ترتيب أولويات الاستهلاك بما يسمح بالمحافظة على المخزون النفطي لأطول مدة ممكنة حتى تصل الأزمة لنهايتها.

لذا ففي اجتماع مجلس الوزراء البريطاني يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٣، ناقش مذكرة عن "الحفاظ على فائض الطاقة"، كان قد طلبها المجلس، حيث بدا أن استمرار استهلاك مصادر الطاقة بنفس المعدلات سيصيب المملكة المتحدة

بحالة خطيرة في فبراير ١٩٧٤ وتحدث انقطاعات كبيرة للكهرباء في أماكن كثيرة، ولن يجد بعض المواطنين منتجات النفط لسد احتياجاتهم، وقدمت الورقة مجموعة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك؛ لتأجيل الوقت الذي قد تنفجر فيه المشكلة وتقليل أضرار الشركات والمصانع والأفراد، وكان تخوف المجلس من فكرة التأثير على الرأي العام من الأهمية بمكان ولم يوافق على كثير من الإجراءات المقترحة بسبب ذلك، أمر آخر كان يقلق المجلس وهو الآثار الاقتصادية السلبية للإجراءات كأن تفقد الصناعة البريطانية مكانتها لصالح دول أخرى بسبب تخفيض الإنتاج.^{١٠٨}

وكان من أهم البنود التي ناقشها المجلس: حظر التدفئة المكتبية والمنزلية فوق درجة حرارة معينة، وفتح المتاجر خمسة أيام في الأسبوع ويكون الغلق كاملاً وليس نصف يوم، وإطفاء بعض أضواء الطرق السريعة وبعض الشوارع، ووقف قيادة السيارات يوم الأحد، وفرض حد أقصى للسرعة بواقع ٥٠ ميلاً في الساعة، وتقليل التدفئة المنزلية، وغلق حمامات السباحة والمكتبات والمتاحف والهيئات المحلية الأخرى يوم آخر الإضافة إلى الأجازة المعتادة، أو ساعتين بداية كل يوم، وتقليل مستويات الإضاءة في المتاجر وإيقاف برامج التليفزيون في العاشرة مساءً والسينما والمطاعم وأمثالها في الحادية عشر مساءً، وتقليل أسبوع المدرسة إلى أربعة أيام وتقصير اليوم الدراسي ساعة، وخفض خدمة حافلات المدارس والتدفئة في المدارس، وتقبل المستشفيات الحالات العاجلة وتصرف الحالات العادية، ومنع قطارات وحافلات الذين يحضرون العروض الرياضية وما شابهها، وحظر بيع البنزين أيام الأحد، والعمل بالتوقيت الصيفي، وتعليق قانون الهواء النظيف حتى يمكن استخدام الأخشاب في التدفئة.^{١٠٩}

لقد شملت تلك البنود القاسية كافة مناحي الحياة البريطانية، وبدا أنها حلاً شاملاً لمواجهة أزمة النفط، وتزامن مناقشة مجلس الوزراء لها مع إضراب عمال مناجم الفحم، ومهندسي الكهرباء، وسائقي القطارات؛ لتحسين أوضاعهم الوظيفية، وأيضاً مع نقص الإمدادات النفطية في جنوب شرق إنجلترا، التي ظهرت واضحة في عدم توفر البنزين، وانقطاع الكهرباء، وانتشار السخط بين المواطنين، كما أظهرت تقديرات المخزونات النفطية البريطانية انخفاضها لمستوي ٦٥ يوماً بنهاية ديسمبر، و٥٢ يوماً بنهاية يناير، و٣٠ يوماً في مارس ١٩٧٤. ١١٠



ونشطت الدبلوماسية البريطانية التي حصلت على وعود من إمارة أبي ظبي بتعويض الاحتياجات البريطانية من النفط لفصل الشتاء، وقامت ناقلات النفط في الدول العربية بتعبئة النفط للتوجه نحو المملكة المتحدة وذلك كأثر من آثار زيارة يماتي - بلعيد إلى لندن في أواخر نوفمبر، وهو ما يعني عدم حدوث مزيد من التدهور في توقعات إمدادات النفط، وطلب مجلس الوزراء أن تقوم الدبلوماسية البريطانية بدور أكبر في دول الخليج وبخاصة في الكويت والسعودية للإسراع في توفير الاحتياجات النفطية للمؤسسات البريطانية، خاصة وأن نقص الإمدادات النفطية بنسب متزايدة قد يؤثر على الإنتاج الصناعي البريطاني بنسبة ٤٠ %، بسبب حظر العمل الإضافي في المؤسسات الصناعية، لذا قرر مجلس الوزراء عدم تخفيض إمدادات النفط للمؤسسات الصناعية عن مستوى ١٣ %، والحفاظ على مخزون الفحم الذي تعتمد عليه محطات الكهرباء بشكل كبير بتسوية النزاع مع عمال المناجم، ومهندسي الكهرباء وتأجيل توزيع بطاقات تموين البنزين لأطول فترة ممكنة، حتى لا تكون هناك فرصة للتدمير وخلق سوق سوداء لتلك المواد، إضافة إلى التكلفة العالية لهذه الآلية التي ستحتاج لعدد كبير من الموظفين والإجراءات الإدارية

الحكومية لتنفيذها، ونظراً لأن خطة المحافظة على الطاقة تحمل بعض البنود القاسية؛ فقد قرر مجلس الوزراء تنفيذ بعض بنودها عن طريق الجهاز الحكومي، والبعض الآخر يتم تنفيذه بطريقة طوعية بدون إجبار ومن خلال حملة دعائية كبيرة، وإعطاء دور أكبر للرأي العام بتوفير معلومات يومية له للتوعية بمخاطر الاستهلاك الكبير للطاقة، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات البريطاني الذي يسبب ارتفاع الأسعار وسياسة الحكومة في مكافحة التضخم، وأثر ذلك على وسائل النقل، وصناعة السيارات، والطيران المدني.^{١١١}



وكان عدم التوصل لحلول لمطالب عمال المناجم ومهندسي الكهرباء وسائقي القطارات أثره السيئ على الاقتصاد البريطاني، في ظل عدم تحسن واردات النفط، وبدأ انقطاع الكهرباء عن بعض المناطق على نوبات بسبب هبوط قدرة المحطات الكهربائية على التوليد، وتحديد خمسة أيام فقط لمد المصانع بالكهرباء، وفي ظل ثبات واردات النفط والإضرابات وجدت الحكومة البريطانية أنه ليس أمامها للمحافظة على الطاقة بعد ٣١ ديسمبر أن يقتصر مد المصانع بالنفط على ثلاثة أيام فقط، وحصر تدفئة المنازل التي تعتمد على الكهرباء في غرفة واحدة فقط، مع إعفاء المدارس والجامعات من هذه القيود.^{١١٢}

وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي المنذر بالخطر خصص مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً كاملاً ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ لمناقشة هذا الوضع، فقد كان لذلك آثار على ازدياد البطالة وتحمل الحكومة لمبالغ طائلة لدفعها كبدل بطالة، ورغم أن الرأي العام البريطاني أصبح في مزاج يشجع على الإسهام في حل الأزمة، ووقف موقفاً سلبياً من مطالب عمال المناجم، ومهندسي الكهرباء، بسبب حملات التوعية التي كانت تقودها الحكومة، فقد وجد مجلس الوزراء أنه يواجه "أخطر أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية" فهناك تدهور في

ميزان المدفوعات، والجنيه الاسترليني خسر ١٩% من مستواه أمام العملات المنافسة، وهو ما سيكون له تداعيات على ارتفاع الأسعار، وإمدادات النفط خلال عام ١٩٧٤ تدل المؤشرات على أنها ستكون أقل بنسبة ١٥% عن العام السابق، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٠%، وناقشت الحكومة خفض الانفاق لمعالجة العجز، بخفض النفقات الرأسمالية والتعاقدات الجديدة للحكومة، وتقليل إنتاج الطائرة الكونكورد ليقصر على ١٦ طائرة فقط، وتأجيل استكمال بعض الإنشاءات، واللجوء لزيادة بعض الضرائب، وزيادة أسعار تذاكر المواصلات، والاقتراض من الخارج لبعض الوقت حتى يتعافى الاقتصاد.^{١١٣}



وفي اليوم التالي استكمل المجلس النقاش في الموضوعات المتعلقة بالآثار التي خلفتها أزمة النفط على الاقتصاد البريطاني وسبل تجاوزها، وكان الاهتمام الأكبر للمجلس في نقاشه، كيف يمكن تقليل الطلب على الكهرباء؟، ورأى بعض أعضاء المجلس أن فكرة حظر استخدام التدفئة في المنازل عن طريق الكهرباء إلا في غرفة واحدة عن طريق سن قانون أمر صعب التحقيق وسيثير السخرية من كثيرين، وكذلك تحديد السرعة القصوي بـ ٥٠ ميلا، وأوضح وزير الصناعة أن هناك تعاونا كبيرا من المواطنين في ترشيد استهلاك البنزين والديزل ممكن أن ينعكس على المخزونات بشكل إيجابي، وأنه قد تم الاتفاق مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC وهيئة الإذاعة المستقلة IBA على إيقاف البث التلفزيوني في تمام العاشرة والنصف مساء كل يوم ماعدا أيام السبت وإجازة رأس السنة الميلادية فيكون في الحادية عشر.^{١١٤}

وسيطرت فكرة ضرورة المحافظة على قيمة الجنيه الاسترليني على مناقشات المجلس، واستغلال استعداد المواطنين لتقبل إجراءات اقتصادية قاسية لزيادة الأسعار، وفرض ضرائب على الدخول العالية، وتخفيض نفقات الإدارة

المحلية، والوزارات المختلفة مع عدم المساس بالطعام والأدوية وبرامج تنمية حقول نفط بحر الشمال، وتوريدات وزارة الدفاع، ودار النقاش حول ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي بأكثر من مليار ونصف المليار جنيه استرليني، وفي النهاية وافق المجلس على ألا يقل عن مليار جنيه.^{١١٥}



وطالت خطة ترشيد استهلاك الوقود وزارة الدفاع البريطانية لذا ناقشت لجنة القادة بالوزارة الخطة التي قررت الحكومة تطبيقها بدء من يناير ١٩٧٤ ووجد القادة العسكريون أن ذلك سيؤثر بشكل خطير على القدرة التشغيلية للقوات المسلحة البريطانية، وأن فكرة تخفيض إمداد وقود الطيران للطائرات المدنية والعسكرية على حد سواء، لن تستطيع من خلاله القوات الجوية البريطانية المحافظة على قدرتها التشغيلية، ورأوا ضرورة مراجعة آثار هذه التخفيضات على القدرة التشغيلية كاملة قبل تطبيقها.^{١١٦}

وكان قد تم فرض قيود على استهلاك الطيران المدني للطاقة باستقطاع ١٠ % من الوقود المسلم لشركات الطيران، وتوقع خبراء الطيران أن تصل هذه النسبة إلى ما بين ٢٢ - ٢٣ %.^{١١٧}

لقد بلغت الأوضاع حدا دعا الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لتفكيك الأزمة النفطية المحيطة بالاقتصاد البريطاني، واستطاعت أن تزيل بعض العقبات، فقد استطاعت وزارة التجارة والصناعة إنهاء المفاوضات مع شركة اسو الأمريكية للنفط (Standard Oil of New Jersey (Esso في أن أي حصة إضافية من الحكومة السعودية للمملكة المتحدة لا تكون ضمن حصص النفط المتاح بين الدول المستهلكة^{١١٨}، وهو ما يعني موارد إضافية للسوق البريطاني، واستطاعت تهدئة الخلافات مع عمال المناجم، ومهندسي الكهرباء وسائقي القاطرات، وظهرت وساطات من بعض القادة السياسيين لتسوية

الخلافات بين الحكومة والنقابات، وسرعان ما أنجزت تسوية مع مهندسي الكهرباء عادوا بمقتضاها لممارسة أعمالهم بشكل كامل، وإن كانت مشكلة عمال مناجم الفحم وسائقي القطارات لم تكن حسمت وهي المشكلة الأكبر إلا أن الحكومة البريطانية كانت متفائلة في أنها في طريقها إلى الحل خلال شهرين على أقصى تقدير، وأن هناك بعض قادة العمال اليساريين يستغلون هذه الحوادث ضد الحكومة، وأن الرأي العام البريطاني يوجه الانتقادات لهؤلاء ويؤمن بصحة سياسة الحكومة في معالجة الأزمة النفطية التي تمر بها البلاد^{١١٩}، ونجحت الحملات التطوعية لترشيد الاستهلاك فزادت نسبة التوفير من ٥ % من الاستهلاك في ١٤ ديسمبر إلى ١٢ % في ١٨ ديسمبر، وقدر النقص في ديسمبر بنحو ١٠ % بدلا من ١٥ % كان قد تم تقديرها سابقا والتقديرات لشهر يناير ١٨ % بدلا من ٢٠ %، وقررت الحكومة البريطانية في حالة الحاجة لتخفيف أحمال الكهرباء فإنه لا يتم تخفيفها في المناطق الصناعية، أو الخدمات الضرورية.^{١٢٠}

ودعت الحكومة البرلمان لعقد جلساته في مواعيده العادية بعد أن كان يعقدها نهاراً وفي ثلاثة أيام فقط لتوفير ١٠% من الكهرباء، فقد أتت سياسة الترشيد ثمارها في توفير الكهرباء، وقررت الحكومة توجيه الفائض من الطاقة إلى الصناعة، وبخاصة الصلب الذي تأثر إنتاجه بسبب نقص الكهرباء في الشهور الماضية.^{١٢١}

ويبدو أن تفاؤل الحكومة بقدرتها على حل مشكلة سائقي القطارات أحدث حالة من التراخي في معالجة المشكلة فقام سائقوا القطارات بالتصعيد وأعلنوا الاضراب الشامل لمدة أربع وعشرين ساعة فقط، تمهيداً لإضراب شامل لمدة أكبر، وزادت الضغوط على الجنيه الإسترليني وبدأت لندن تتحدث عن احتمالية حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة^{١٢٢}، وأقلق الحكومة



البريطانية أن اتحاد عمال المناجم قد يدعوا لإضراب شامل إذا ما أدرك وصول انخفاض مخزونات النفط للحد الأدنى وهو ٣٠ يوماً، لإجبار الحكومة على الاستجابة لمطالبهم.^{١٢٣} في الوقت الذي لم تكن تملك موارد مالية تستطيع من خلالها زيادة أجورهم، كما أن استجابتها لمطالبهم سيدفع مجموعات أخرى لمطالب مماثلة لن تستطيع تلبيتها، ورفضت الاجتماع مع اتحاد عمال المناجم، حتى لا تبدو وكأنها في موقف ضعف، وأرسلت له رؤيتها لحل الأزمة، وأدركت الحكومة أنه لو اتجه اتحاد عمال المناجم للإضراب فلن يتم تنفيذه قبل ١٨ فبراير ١٩٧٤، لأمر تتعلق بالإجراءات التنظيمية لتنفيذه، وطلب رئيس الوزراء البريطاني من وزير العمل والطاقة إعداد استراتيجية مضادة للإضراب ليتم تسويقها إعلامياً، خاصة وأن اتحاد عمال المناجم في رأيه قد فقد بعض التأييد الشعبي لمطالبه، وكان القلق الأكبر هو نجاح الإضراب لمدة طويلة لإجبار الحكومة على الإسراع بالاستجابة لمطالبهم.^{١٢٤}

ووضعت الحكومة البريطانية، خطة لمواجهة إضرابات عمال المناجم وسائقي القطارات، وسمحت لمجلس الكهرباء بشراء زيت الوقود بأسعار السوق إذا احتاج لذلك أثناء الاضرابات، وتحمل الحكمة تكلفة ذلك، ولجأت الحكومة لرفع سعر البنزين لمجاراة أسعار النفط المرتفعة، وتوفير الموارد المالية، في وقت دلت إحصائياتها على أن واردات النفط خلال شهر فبراير ١٩٧٤ كافية لاحتياجات المملكة المتحدة ولم تتأثر مخزوناتها.^{١٢٥}

وبدا أن أزمة النفط في ظل الإجراءات والسياسات الحكومية الخارجية والداخلية في طريقها إلى التلاشي.

وكانت حكومة إدوارد هيث قد دعت لانتخابات جديدة جرى تنفيذها في ٢٨ فبراير ١٩٧٤، لم يستطع حزب المحافظين بقيادة إدوارد هيث الحصول

فيها على الأغلبية التي تمكنه من إعادة تشكيل الحكومة مرة ثانية وكان آخر يوم عمل لهذه الحكومة هو ٤ مارس ١٩٧٤ قبل أن يقرر وزراء النفط العرب في ١٧ مارس رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا وهو ما أنهى أزمة النفط للمملكة المتحدة وبقيت مشاكل الإضرابات العمالية التي عملت حكومة حزب العمال - التي تولت الحكم - على حلها.



الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

عما بدأت حرب أكتوبر كانت المملكة المتحدة مشغولة بالمفاوضات الجارية بين منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " وشركات النفط منذ أوائل ١٩٧٣، وكانت حريصة على التوصل لحلول لا تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بما يؤثر على ميزان المدفوعات البريطاني.

كانت الحكومة البريطانية حذرة في التعامل عند نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل فلم تصدر بيانات تدين أي طرف وخصوصاً الدول العربية التي بدأت الحرب، فقد كانت ترى أن العرب لم يعتقدوا على أراضي دولة أخرى والأراضي التي يحاربون عليها جزء من أراضيهم اغتصبها إسرائيل عام ١٩٦٧، ولم تكن تريد الحكومة البريطانية لجهودها التي بذلتها لتحسين علاقاتها بالعرب أن تذهب هباء، فقد كانت ترغب في استثمارها في المحافظة على مصالحها الاقتصادية في العالم العربي وبخاصة إمدادات النفط، وقد كسبت الحكومة تأييد البرلمان البريطاني لسياستها.

رغم تصنيف الدول العربية للمملكة المتحدة في فئة الدول الصديقة بسبب سياستها، وأبقت الإمدادات لها طبقاً لحصص شهر سبتمبر ١٩٧٣، فقد تأثرت بتخفيض النفط لبعض الدول الأخرى وحظره على البعض الآخر، حيث كانت تحصل على جزء كبير من حصتها عن طريق الشركات الأمريكية، التي طبق حظر النفط ضد دولتها، كما أن جزء من النفط يأتي إليها من سوق روتردام بهولندا والتي طبق أيضاً ضدها حظر النفط.

عملت المملكة المتحدة على استخدام سياسة خارجية نشطة لمعالجة تداعيات أزمة النفط، فلم تتورط بأية تصريحات تتعلق بالصراع العربي -

الإسرائيلي يمكن أن تؤثر على علاقاتها بالدول العربية وعلى إمدادات النفط لها، وقامت باتصالات دبلوماسية متعددة مع حلفائها الأوروبيين والولايات المتحدة لبحث طرق علاج الأزمة، والأهم تقوية علاقاتها بالدول العربية عن طريق الزيارات واللقاءات المستمرة بين المسؤولين البريطانيين والمسؤولين العرب، وكثيرا ما كانت تمارس ضغوطا دبلوماسية على الدول العربية لمساعدتها في الأزمة.



كانت الدول العربية حريصة على تسويق قراراتها الخاصة بأزمة النفط بأنها لم تكن تريد إصدار تلك القرارات، إلا إنها لجأت إليها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، وأن رفع أسعار النفط كان محاولة لمساواته بالمنتجات الرأسمالية الأخرى التي ارتفعت أسعارها ما بين ٢٠٠ - ٤٠٠ % ولم يحدث ذلك مع النفط منذ عام ١٩٥٢.

كان مع كل اجتماع من اجتماعات الدول العربية أو منظمة أوبك لمناقشة أزمة النفط يتأثر موقفه داخل المملكة المتحدة، التي كانت تحاول ممارسة ضغوطها على الدول النفطية قبيل الاجتماعات لمحاولة التخفيف من القرارات التي تؤثر على إمدادات النفط أو على أسعاره، التي سببت عجزاً في ميزان المدفوعات البريطاني، وزادت تكلفة النفط بمبلغ وصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه استرليني.

حرصت المملكة المتحدة على توثيق علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية وكانت على استعداد أن تحصل على مليون برميل نفط من إنتاج شركة "أرامكو" الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع شركات أوروبية بحيث لا يظهر أنها تريد أن تحل محل الأمريكيين في المنطقة.

لم تجد المملكة المتحدة بديلا عن النفط العربي فنفظ فنزويلا يصدر للولايات المتحدة وكندا، و النفط الأكوادور يصدر إلى أمريكا اللاتينية، ولم يكن أمامها إلا تنمية حقول بحر الشمال، والتي لن تأتي نتائجها إلا في ثمانينيات القرن العشرين.



عندما أبلغت الولايات المتحدة المملكة المتحدة نيتها استخدام القوة لاحتلال آبار النفط العربية، إذا لم تفلح الجهود السياسية والاقتصادية والدبلوماسية في حل أزمة النفط، أعدت وزارة الدفاع والمخابرات البريطانية تقييما عسكريا وسياسيا لتوجهات الولايات المتحدة والدور الذي يمكن أن تقوم به المملكة المتحدة، خاصة وأن هذا الحل لن ترض عنه الدول الأوروبية، ويؤثر على علاقاتها بالولايات المتحدة، ويغضب الدول العربية والاتحاد السوفيتي، ولم يتم تنفيذه.

عانت المملكة المتحدة من أوضاع داخلية صعبة في أثناء أزمة النفط، ووقعت الحكومة البريطانية ما بين الإضرابات العمالية من جانب وزيادة أسعار النفط وضعف التدفقات النفطية من جانب آخر، وحاولت الحكومة أن تدير الأزمة بشيء من الحكمة، فلم تجابه الإضرابات العمالية بالشدة في وقت الأزمة، وأقرت سياسة تقشف متدرجة كانت تتغير بتغير حالة التدفقات النفطية، كما عملت على التوعية بضرورة الترشيد الطوعي من المواطنين وهو ما حقق لها فوائض من النفط وصل إلى ١٢ % في منتصف شهر ديسمبر ١٩٧٣.

لم ترضخ الحكومة البريطانية للضغوط الداخلية برفع حظر تصدير الأسلحة عن إسرائيل رغم الحملة الشرسة التي قادها إعلام اللوبي الصهيوني في المملكة المتحدة، ولم يكن ذلك إيمانا كاملا بعدالة القضية العربية بقدر ما كان خوفاً من غضب العرب وقطع النفط عنها.

اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات متعددة لمواجهة أزمة النفط داخلياً، نفذت بعضها عن طريق أجهزةتها الحكومية والبعض الآخر نفذ طوعياً، وكان بعضها قاسياً وطال حياة المواطن البريطاني في البيت، والعمل، والشارع، وأثر على الدخل الشهري له، إلا أنها نجحت في تجاوز سلبيات كثيرة للأزمة.

نجحت الحكومة البريطانية في حل مشكلة الاضرابات العمالية جزئياً مع مهندسي الكهرباء إلا أنها لم تنجح في ذلك مع عمال المناجم وسائقي القطارات؛ ولعل ذلك راجع لتشدد هؤلاء في مطالبهم، وانتماء أغلبهم للحزب المعارض للحكومة وهو حزب العمال البريطاني، وكان ذلك عاملاً مهماً في نجاحه في انتخابات فبراير ١٩٧٤.

إننا نستطيع أن نقول إن حكومة حزب المحافظين التي تولت الحكم في عام ١٩٧٠ وتركته في ٤ مارس ١٩٧٤ قبل رفع الدول العربية الحظر الذي فرضته على إمدادات النفط بأيام قليلة نجحت بشكل كبير في إدارة الأزمة والنجاة بالاقتصاد البريطاني من كارثة كبيرة، وحافظت على علاقات قوية مع الدول العربية، وغيرت كثيراً من الصورة الذهنية للمملكة المتحدة عند العرب في أنها تقف بجوار أعدائهم.



الهوامش

^١ لمزيد من التفاصيل عن أثر أزمة نفط ١٩٥٦، ١٩٦٧ على المملكة المتحدة

يراجع: عبد الواحد النبوي عبد الواحد: مصر والسياسة البريطانية في إمارات

الخليج العربي ١٩٥٤ - ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية

بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠٠٣، ص ص ٢١١ - ٢٢٦.

^٢ تأسست في ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ في بغداد من كل من العراق والمملكة العربية

السعودية، والكويت، وإيران، وفنزويلا؛ لتنسيق السياسات النفطية بينها، وعين

الإيراني فؤاد روحاني كأول أمين عام لها، ثم توالى انضمام الدول النفطية

الكبرى لها، لمزيد من التفاصيل يراجع: منى سحيم حمد: السياسة الأمريكية في

منطقة الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧٣، ط ١، المركز الأكاديمي للدراسات

الاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص ١٦٣، ١٦٤.

^٣FCO. ٥٥/ ١٠٧٥, Reporting the Present Situation on OPEC Negotiations, Oct. ١٠, ١٩٧٣.

^٤FCO. ٥٥/ ١٠٧٥, from Foreign Office to Washington, Tel. No. ٢٠٥٣, Oct. ١١, ١٩٧٣.

^٥CAB ١٢٨ - ٥٣ - ٨, Conclusions of a Meeting of Cabinet, CM (٧٣), ٤٧th, Oct. ١٦, ١٩٧٣.

^٦FCO. ٥٥/ ١٠٧٥, from Foreign Office to Washington, Tel. No. ٢٠٥٣, Oct. ١١, ١٩٧٣.

^٧Ibid

^٨Ibid

^٩Edward C. Keefer (G.ed) Linda Qaimmaqami (ed.), Foreign Relations of the United States, ١٩٦٩-١٩٧٤, Vol. ٣٦, Energy Crisis, United States Government Printing Office, Washington, ٢٠١١, The Secretary's Conversation with French Foreign Minister Jobert, Oct. ١١, ١٩٧٣, No. ٢١١.

^{١٧}FRUS, Vol., ٣٦, Op. Cit., Memorandum From Charles A. Cooper of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Oct. ١٣, ١٩٧٣, No. ٢١٣.

^{١٨}FRUS, Vol., ٣٦, Op. Cit., Memorandum of Conversation of Washington Special Actions Group Meeting, Oct. ١٤, ١٩٧٣, No. ٢١٤.

^{١٩}FRUS, Vol., ٣٦, Op. Cit., Minutes of Washington Special Actions Group Meeting, Oct. ١٥, ١٩٧٣, No. ٢١٥.

^{٢٠}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٧, Confidential Annex, CM (٧٣), ٤٦th, Oct. ١٦, ١٩٧٣.

^{٢١}المزيد يراجع جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٨ - ١٥ أكتوبر ١٩٧٣، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٨ - ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، شاركت المملكة العربية السعودية بقوات محدودة بجوار القوات السورية في حرب أكتوبر، لمزيد من التفاصيل، يراجع: محمد فؤاد خليل: العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل ١٩٦٤ - ١٩٧٥، بحث منشور بمجلة المؤرخ المصري، العدد ٣٩، يوليو ٢٠١١، ص ص ٣٤١، ٣٤٢.

^{٢٢}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٧, Confidential Annex, CM (٧٣), ٤٦th, Oct. ١٦, ١٩٧٣.

^{٢٣}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٨, Confidential Annex, CM (٧٣), ٤٧th, Oct. ١٦, ١٩٧٣.

^{٢٤}Ibrahim Shihata F. I.: Destination Embargo of Arab Oil: Its Legality Under International Law, The American Journal of International Law, Vol. ٦٨, No. ٤, Oct. ١٩٧٤, PP. ٥٩٢, ٥٩٤.

جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٧٣.

^{٢٥}أميرة محمد الشنواني: سلاح البترول العربي وآثاره على أزمة الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٢، ص ١٨٦.

^{٢٦}جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٧٣.

^{٢٠}محمد حسنين هيكل: أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٧٩.

^{٢١}في صيف ١٩٦٧ حدثت مشاورات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا بعد تصاعد المظاهرات والمطالبات بوضع النفط في خدمة القضية العربية، وفي ٩ يناير ١٩٦٨ أعلنت الثلاث دول قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط؛ لتحقيق التنسيق بينها، وتوالى انضمام الدول العربية المنتجة للنفط إليها، يراجع: عبد الواحد النبوي عبد الواحد: مصر والسياسة البريطانية في إمارات الخليج العربي ١٩٥٤ - ١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦.

^{٢٢}يوسف خليفة اليوسف: الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطورات، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٥، ص ٢٤٦، عبد العزيز حسين الصويغ: النفط والسياسة العربية، ط ١، مركز الخليج للتوثيق والإعلام، الرياض ١٩٨١ ص ص ١٦٨، ١٦٩.

^{٢٣}A. L. P. Burdett: OPEC, Origins and Strategy ١٩٤٧ - ١٩٧٣, Vol. ٦, Archive Editions, London, ٢٠٠٤, "OPEC Price Decision", p. ٧٩٨.

^{٢٤}عبد الستار الطويلة: حرب الساعات الست، واحتمالات الحرب الخامسة، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

^{٢٥}Keith Crane, and Others: Imported Oil and U.S. National Security, Rand Corporation, USA ٢٠٠٩, p. ٢٧.

^{٢٦}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, Draft Memorandum by Department of Trade and Industry "The Yamani- Abdesselam Talks: Oil Supplies" Nov. ٣٠, ١٩٧٣.

^{٢٧}محمد حسنين هيكل: أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٤٨٤ - ٤٨٥.

^{٢٨}FCO ٨ / ١٩٦٦ Statement by der Stoel to Lord Barnes, Oct. ٢٧, ١٩٧٣.

^{٢٩}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Energy Department to Middle East Department, Oct. ٢٢, ١٩٧٣.

^{٣٠}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١٠, Conclusions of a Meeting of Cabinet, CM (٧٣), ٤٩th, Oct. ٢٣, ١٩٧٣.

^{٣١}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, Memorandum by Mr. A. M. Harris, Middle East Department, Foreign Office, "Arab Oil: Price rises and production cuts" Oct. ٢٤, ١٩٧٣.

^{٣٢}للمزيد من التفاصيل يراجع، عبد الواحد النبوي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة النفط عام ١٩٦٧ - دراسة وثائقية، بحث منشور بمجلة الروزنامة عدد ١١، لعام ٢٠١٣ ص ص ٣٥ - ٩٢.

^{٣٣}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١١, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٥٠th, Oct. ٢٥, ١٩٧٣.

^{٣٤}دبلوماسي نمساوي تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٢، لمزيد من التفاصيل يراجع، كورت فالدهايم: الرد، ترجمة وتحرير: عصام الخضراء، نبيل حيدري، ط ١، دار الشروق القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٨ - ٩.

^{٣٥}DEFE ٤/٢٧٩/٤ Minutes of Meeting, Chiefs of Staff Committee, Ministry of Defense, Oct. ٢٥, ١٩٧٣.

^{٣٦}FCO. ٥٥/ ١٠٩٨, Memorandum From A. D. Parsons, Energy Department to Private Secretary - Prime Minister "Arab Oil" Oct. ٢٩, ١٩٧٣.

^{٣٧}للمزيد من التفاصيل عن موقف المملكة المتحدة تجاه هولندا في أثناء الأزمة يراجع:

Duco Hellema, Cees Wiebes, Toby Witte: The Netherlands and the Oil Crisis, Business as Usual, English translation: Murray Pearson, Amsterdam university press ٢٠٠٤, PP.٧٩ –٨١.

^{٣٧}National Archives of US , RG ٥٩, Central Foreign Policy Files, tel. from Bonn to Department of State, No. ١٦٠٥٣, Nov. ٦, ١٩٧٣, Licklider, Roy: The Power of Oil: The Arab Oil Weapon and the Netherlands, the United Kingdom, Canada, Japan, and the United States, International Studies Quarterly, Vol. ٣٢, No. ٢, Jun., ١٩٨٨, p. ٢١٢.

^{٣٨}Joe Stork: Oil and the International Crisis, MERIP Reports, No. ٣٢, Nov. ١٩٧٤, P.٧.

^{٣٩}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١٣, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٥٢nd, Nov. ١, ١٩٧٣.

^{٤٠}Licklider, Roy: Op. Cit., p. ٢١٢

^{٤١}FRUS, Vol.٣٦, Op. Cit., Memorandum from the Under Secretary of State for Economic Affairs to Secretary of State, Nov. ٣, ١٩٧٣, No. ٢٣٥.

^{٤٢}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Embassy in Kuwait to Foreign Office, No. ١٠٥٥, Nov. ٤, ١٩٧٣.

^{٤٣}FCO. ٥٥/ ١٠٩٨, from Embassy in Jeddah to Foreign Office, Tel. No. ٥٣٧, Nov. ٥, ١٩٧٣.

^{٤٤}FCO. ٥٥/ ١٠٩٨, from Embassy in Kuwait to Foreign Office, No. ١٠٨٦, Nov.٨, ١٩٧٣.

^{٤٥}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١٤, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٥٣rd, Nov. ٨, ١٩٧٣.

^{٤٦}A. L. P. Burdett: OPEC, Op. Cit, “Oil from Saudi Arabia” Nov. ١٤, ١٩٧٣, pp. ٧٦٥- ٧٦٧.

^{٤٧}A. L. P. Burdett: OPEC, Op. Cit, “Oil from Saudi Arabia” Nov. ١٦, ١٩٧٣, p. ٧٦٨.

^{٤٨}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Shell Vienna to British Petroleum, Nov.١٧, ١٩٧٣.

^{٥٠}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, OPEC Press Release “Meeting of the Conference” Vienna Nov. ٢٠, ١٩٧٣.

^{٥١}جريد الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣.

^{٥٢}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Economic Department to Energy Department, Nov. ١٩, ١٩٧٣.

^{٥٣}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Latin America Department to Energy Department, Nov. ١٩, ١٩٧٣.

^{٥٤}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Trinidad to Department of Caribbean, Dec. ١٨, ١٩٧٣.

^{٥٥}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, Minute by G. P. Lockton, “Visiting of Sheikh Yamani and M Abdesalam” Nov. ٢٣, ١٩٧٣, also Minute by A R. M. Watts, Nov. ١٨, ١٩٧٣,

^{٥٦}A. L. P. Burdett: OPEC, Op. Cit, “Oil – Nightlead Yamani” Nov. ٢٧, ١٩٧٣, PP. ٧٨٩ - ٧٩٠.

^{٥٧}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Energy Department to Middle East Department, Nov. ٢٨, ١٩٧٣, and from Energy Department to Private Secretary - Prime Minister, Nov. ٢٨. ١٩٧٣.

^{٥٨}A. L. P. Burdett: OPEC, Op. Cit, “OPEC Price Decision” P.٧٨٩.

^{٥٩}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Department Trade and Industry to Prime Minister, Nov. ٢٩. ١٩٧٣.

^{٦٠}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Foreign Office to Jedda, Nov. ٢٩. ١٩٧٣.

^{٦١}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١٩, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٥٨th, Nov. ٢٩, ١٩٧٣.

^{٦٢}لمزيد من التفاصيل يراجع نص اللقاء في:

FCO. ٥٥/ ١١٦٦, Record a Conversation, between Prime Minister E. Heath and Shaikh Yamani, Nov. ٢٩. ١٩٧٣.

^{٦٣}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ١٩, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٥٨th, Nov. ٢٩, ١٩٧٣.

^{٦٤}جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣.

^{٦٥}حسن أحمد أبو طالب: السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٢٥.

^{٦٦}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Middle East Department, to Mr. D. T. Taylor, Dec. ٥, ١٩٧٣.

^{٦٧}FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Foreign Office to Mr. D. T. Taylor, Dec. ٦, ١٩٧٣.

^{٦٨}لمزيد من التفاصيل يراجع:

FCO. ٥٥/ ١١٦٦, from Embassy in Washington to Foreign Office, Tel. No. ٣٨٢٥, Dec. ٨, ١٩٧٣.

^{٦٩}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٢, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٦١ST, Dec. ١٣, ١٩٧٣.

^{٧٠}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Foreign Office to UK Representative, EEC, Dec. ١٧, ١٩٧٣.

^{٧١}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٣.

^{٧٢}لمزيد من التفاصيل يراجع الأهرام المصرية، الأخبار المصرية، الجمهورية أيام ٢١، ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣.

^{٧٣}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣.

^{٧٤}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Foreign Office to Tehran, No. ٦٢٢, Dec. ٢٢, ١٩٧٣.

^{٧٥}أرسل السفير البريطاني في طهران نص الرسالة التي أرسلها لوزير العدل في برقية إلى الخارجية البريطانية يراجع:

, Dec. ٩٤٤, from Tehran to Foreign Office, No. ١٠٧٧FCO. ٥٥/ ١٩٧٣.٢٣

^{٧٦}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Doha to Foreign Office, No. ٤٣٤, Dec. ٢٤, ١٩٧٣.

^{٧٧}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Jakarta to Foreign Office, No. ١٢/٤, Dec. ٣١, ١٩٧٣.

^{٧٨}حسن أحمد أبو طالب: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨.

^{٧٩}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Tehran to Foreign Office, No. ٩٦٧, Dec. ٣١, ١٩٧٣.

^{٨٠}FCO. ٥٥/ ١٠٧٧, from Foreign Office to Tehran, No. ٦٢٥, Dec. ٢٥, ١٩٧٣.

^{٨١}حسن أحمد أبو طالب: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

^{٨٢}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٨ يناير ١٩٧٤.

^{٨٣}جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٩ يناير ١٩٧٤.

^{٨٤}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٩ يناير ١٩٧٤.

^{٨٥}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ١٠ يناير ١٩٧٤.

^{٨٦}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٦, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٤), ٢nd, Jan. ١٠, ١٩٧٤.

^{٨٧}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٤.

^{٨٨}جريدة البيرق اللبنانية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٤.

^{٨٩}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٨, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٤), ٤th, Jan. ٢٤, ١٩٧٤.

^{٩٠}Joe Stork: Op. Cit., PP.٩, ١٠.

^{٩١}لمزيد من التفاصيل عن إدارة الولايات المتحدة لأزمة النفط يراجع مجموعة

الوثائق التي أصدرتها الخارجية الأمريكية في المجلد التالي:

Edward C. Keefer (G.ed) Linda Qaimmaqami (ed.), Foreign Relations of the United States, ١٩٦٩-١٩٧٤, Vol. ٣٦, Energy Crisis, United States Government Printing Office, Washington,

٢٠١١.

^{٩٢}لمزيد من التفاصيل عن التهديدات الأمريكية باحتلال آبار النفط العربية يراجع: محمد فؤاد خليل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤٥ - ٣٤٧، حسن أحمد أبو طالب: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩، ٣٣٠.



^{٩٣}The New York Times, Jan. ١, ٢٠٠٤.

^{٩٤}PREM ١٥/٢١٥٣, Assessment Staff Paper "A Contingency Plan: United Kingdom Support for the United States Forces Engaged in Operation in the Middle East" Dec. ١٢, ١٩٧٣.

^{٩٥}PREM ١٥/٢١٥٣, letter from John Hunt to the PM. Assessment based on minute of Secretary of Defense, ٢٨ Nov. ١٩٧٣.

^{٩٦}PREM ١٥/٢١٥٣, Assessment Staff Paper "A Contingency Plan: United Kingdom Support for the United States Forces Engaged in Operation in the Middle East" Dec. ١٢, ١٩٧٣.

^{٩٧}Ibid.

^{٩٨}The New York Times, Jan. ١, ٢٠٠٤.

^{٩٩}CAB ١٢٨ - ٥٣ - ٨, Conclusions of a Meeting of Cabinet, CM (٧٣), ٤٧th, Oct. ١٦, ١٩٧٣.

^{١٠٠}Ibid.

^{١٠١}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٩, Conclusions of a Meeting of Cabinet, CM (٧٣), ٤٨th, Oct. ١٨, ١٩٧٣.

^{١٠٢}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٩, Confidential Annex, CM (٧٣), ٤٨th, Oct. ١٨, ١٩٧٣.

^{١٠٣}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٤, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Nov. ٨, ١٩٧٣.

^{١٠٤}CAB ١٢٩ / ٧٣ / CP/١٢٦, "Oil Allocation" Memorandum by the Lord President of the Council, Nov. ٢٥, ١٩٧٣.

^{١٠٥}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٧, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Nov. ١٥, ١٩٧٣.

^{١٠٦}CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٨, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Nov. ٢٢, ١٩٧٣.

^{١٠٧}Ibid

^{١٠٨}CAB ١٢٩ / ١٧٣/ CP/١٣٥, "Conservation of Fuel Supplies" Memorandum by the Lord President of the Council, Dec. ٣, ١٩٧٣.

^{١٠٩}Ibid.

^{١١٠}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٠, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Dec.٤, ١٩٧٣.

^{١١١}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٠, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Dec.٤, ١٩٧٣.

^{١١٢}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢١, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Economic and Industrial Affairs, Dec.١٢, ١٩٧٣.

^{١١٣}Ibid.

^{١١٤}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٢, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, CM (٧٣), ٦١ST, Dec.١٣, ١٩٧٣.

^{١١٥}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٢, Confidential Annex, CM ٧٣, ٦١ST Conclusions, Dec. ١٣, ١٩٧٣.

^{١١٦}DEFE ٤/٢٧٩/٩ Confidential Annex to COS ٢٧th Meeting ٢٧, Ministry of Defense, Dec.١٨, ١٩٧٣.

^{١١٧}جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣.

^{١١٨}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٤, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Dec.٢٠, ١٩٧٣.

^{١١٩}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٥, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Jan.٣, ١٩٧٤.

^{١٢٠}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٤, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Dec.٢٠, ١٩٧٣.

^{١٢١}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٦, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Jan.١٠, ١٩٧٤.

^{١٢٢}جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٤.

^{١٢٣}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٧, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Jan.١٧, ١٩٧٤.

^{١٢٤}CAB ١٢٨ / ٥٣/ ٢٨, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, Jan.٢٤, ١٩٧٤.



١١°CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٣٢, Conclusions of a Meeting of the Cabinet,
Feb.٧, ١٩٧٤.



المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

(أ) الوثائق البريطانية:

١. وثائق رئيس الوزراء البريطاني: PREIME MINISTER:

وقد استخدم منها:

PREM ١٥/٢١٥٣

٢. وثائق مجلس الوزراء البريطاني CABINET OFFICE:

من أهم الوثائق التي اعتمد عليها البحث، وهي عبارة عن محاضر جلسات مجلس الوزراء البريطاني والمذكرات السرية التي كانت تعرض على المجلس، وترصد تلك الوثائق السياسات البريطانية التي اتبعتها الحكومة البريطانية لمواجهة الأزمة، وهذه الوثائق تأتي تحت رمز CAB، وأهم الملفات التي استخدمت هي:

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٧

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٨

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٩

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٠

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١١

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٣

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٤

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٧

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٨

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ١٩

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٠

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢١

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٢

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٤

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٥

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٦

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٧

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٢٨

CAB ١٢٨ / ٥٣ / ٣٢

CAB ١٢٩ / ١٧٣ / CP/١٢٦

CAB ١٢٩ / ١٧٣ / CP/١٣٥

CAB ١٢٩ / ١٧٧ / CP/٦٥

CAB ١٢٩ / ١٨٠ / CP/١٤٠



٣. وثائق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية

Commonwealth Office

وهي عبارة عن مكاتبات مراسلات وبرقيات من وإلى السفراء البريطانيين في العواصم المختلفة وتتركز هذه الوثائق حول أزمة النفط، ويرمز لهذه المجموعة بـ FCO وقد استخدم منها الملفات التالية:

FCO ٨ / ١٩٦٦

FCO. ٥٥ / ١٠٧٥

FCO. ٥٥ / ١٠٧٧

FCO. ٥٥ / ١٠٩٨

FCO. ٥٥ / ١١٦٦

٤. وثائق وزارة الدفاع البريطانية **Ministry of Defense**:

قد استخدمت منها الملفات الخاصة باجتماعات قادة الأركان ويرمز لهذه المجموعة بـ DEFE وقد استخدم منها الملفات التالية

DEFE ٤/٢٧٩/٤

DEFE ٤/٢٧٩/٩

(ب) الوثائق الأمريكية غير المنشورة:

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق الأمريكية غير

المنشورة المودعة بالأرشيف الأمريكي **National Archives of**

US وهي:

RG ٥٩, Central Foreign Policy Files

ثانيا: الوثائق الأجنبية المنشورة:

- L. P. Burdett (ed.): OPEC, Origins and Strategy ١٩٤٧ – ١٩٧٣, Vol. ٦, Archive Editions, London, ٢٠٠٤.
- Edward C. Keefer (G.ed) Linda Qaimmaqami (ed.), Foreign Relations of the United States, ١٩٦٩–١٩٧٤, Vol. ٣٦, Energy Crisis, United States Government Printing Office, Washington, ٢٠١١.

ثالثا: المراجع والرسائل العلمية والأبحاث العربية والمعربة:

- أميرة محمد الشنواني: سلاح البترول العربي وآثاره على أزمة الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٢.

• حسن أحمد أبو طالب: السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٦.

• عبد العزيز حسين الصويغ: النفط والسياسة العربية، ط ١، مركز الخليج للتوثيق والإعلام، الرياض ١٩٨١.

• عبد الستار الطويلة: حرب الساعات الست واحتمالات الحرب الخامسة، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

• عبد الواحد النبوي عبد الواحد: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة النفط عام ١٩٦٧ - دراسة وثائقية، بحث منشور بمجلة الروزنامة عدد ١١، لعام ٢٠١٣.

• عبد الواحد النبوي عبد الواحد: مصر والسياسة البريطانية في إمارات الخليج العربي ١٩٥٤ - ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠٠٣.

• كورت فالدهايم: الرد، ترجمة وتحرير: عصام الخضراء، ونيل حيدري، ط ١، دار الشروق القاهرة ١٩٩٨.

• محمد حسنين هيكل: أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣.

• محمد فؤاد خليل: العلاقات السعودية الأمريكية خلال عهد الملك فيصل ١٩٦٤ - ١٩٧٥، بحث منشور بمجلة المؤرخ المصري، العدد ٣٩، يوليو ٢٠١١.



- منى سحيم حمد: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧٣، ط ١، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠.

- يوسف خليفة اليوسف: الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطوراتها، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٥.



رابعاً: المراجع والأبحاث الأجنبية

- Crane, Keith and Others: Imported Oil and U.S. National Security, Rand Corporation, USA ٢٠٠٩.
- Hellema, Duco. Wiebes, Cees. Witte, Toby: The Netherlands and the Oil Crisis, Business as Usual, English translation: Murray Pearson, Amsterdam university press ٢٠٠٤.
- Licklider, Roy: The Power of Oil: The Arab Oil Weapon and the Netherlands, the United Kingdom, Canada, Japan, and the United States, International Studies Quarterly, Vol. ٣٢, No. ٢, Jun., ١٩٨٨.
- Shihata, Ibrahim F. I.: Destination Embargo of Arab Oil: Its Legality Under International Law, The American Journal of International Law, Vol. ٦٨, No. ٤, Oct. ١٩٧٤.
- Stork, Joe: Oil and the International Crisis, MERIP Reports, No. ٣٢, Nov. ١٩٧٤.

خامساً: الدوريات العربية:

- جريدة الأخبار المصرية: الشهور التالية: ديسمبر ١٩٧٣.
- جريدة الأهرام المصرية: الشهور التالية: أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٧٣، يناير ١٩٧٤.
- جريدة البيرق اللبنانية يناير ١٩٧٤.

- جريدة الجمهورية المصرية: الشهور التالية: أكتوبر، ديسمبر ١٩٧٣ ،
يناير ١٩٧٤.

الدوريات الأجنبية:

- The New York Times, Jan. ١, ٢٠٠٤.



